

ذاكرة الأسماء

أمجد مظفر بين زمنيين

(1963-1970) و (2004-2011)

حسين علي الشرع

ذاكرة الأسماء

أمجد مظفر بين منين

(من 1963 إلى 1970) و (من 2004 إلى 2011)

ذاكرة الأسماء

أمجد مظفر بين زمنيين

(من 1963 إلى 1970) و (من 2004 إلى 2011)

حسين علي الشرع



2026

الفهرسة في أثناء النشر - مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

ذاكرة الأسماء؛ أمجد مظفر بين زمتين

(من 1963 إلى 1970) و(من 2004 إلى 2011)

حسين علي الشرع

88 ص؛ 21 سم



9 786255 873729

Printed Book ISBN: 978-625-5873-72-9

E-Book ISBN: 978-625-5873-73-6

العنوان بالإنكليزية

**Memory of Names: Amjad Muzafar Between
Two Periods (1963–1970) and (2004–2011)**

Hussein Ali Al-Sharaa

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر



هاتف

باريس، فرنسا: 0033 7 66 60 08 90

إسطنبول، تركيا: 0090 531 245 08 71

الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.fr

البريد الإلكتروني: info@maysaloon.fr

الإخراج: شيرين فوزي

© جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

الطبعة الأولى

كانون الثاني / يناير 2026

المحتويات

الفصل الأول

7..... أمجد مظفر الأول بين (1963 و 1970)

الفصل الثاني

41..... أمجد مظفر الثاني (من 2005 إلى 2011)

الفصل الأول

أمجد مظفر الأول بين (1963 و1970)

إنَّ الأسماء المختارة للأبناء من الأهل (الوالدة، الوالد، ... إلخ)، قد مرت بمراحل كثيرة ولا سيما عند العرب، وقد نتجت عمومًا من البيئة وطبيعة المرحلة، وكانت تلك الأسماء التي لها صلة بالعائلة تتكرر غالبًا، فمثلاً الولد الأول غالبًا ما كان يسمى باسم جده أو عمه، أو باسم رجل معروف من عشيرته وعائلته، والبنت أيضًا كانت تُسمى باسم جدتها لأبيها أو لأمها، أو باسم عمتها أو خالتها، وكانت بعض أسماء الصبيان أو البنات مستوحاة من الظروف الجوية، مثل شتوة وشتية وثلجة، ونسبة إلى مواسم الأمطار والثلوج، وفي أحيان كثيرة كانوا يسمّون نسبة إلى الصفات مثل، كرم، كريم، شهم، قاسم، صخر، حازم، سامي... إلخ، وقد تُختار الأسماء تيمُّنًا بأسماء القادة السابقين، مثل عمر بن الخطاب، وأبو بكر، وعلي، وعثمان، وطراد، وحاتم، ورأسم، وأبي عبيدة، وقتيبة، ومسلم، وخالد... إلخ. وقد درجت أسماء كثيرة في النصف الثاني من القرن العشرين، مثل جمال، وعبد

الناصر، وشكري، وفيصل، وفاروق، وغاندي، وهتلر، وأسماء أخرى مثل صباح، ونجاح، ونور الهدى، وفيروز، ووديع، وفريد... إلخ. لكن مع ظهور حركات التحرر الوطني في سورية ومصر ولبنان والعراق، ظهرت أسماء جديدة ارتبطت بهذه المرحلة التاريخية وهي كثيرة ومعروفة، ولعل في ذكر هذه الأسماء فائدة، إذ إن الاسم في الإنكليزية يُعد مجرد اصطلاح بينما في مجتمعاتنا يُختار الاسم تبعاً للمنطقة والبيئة والعائلة. ومن الملاحظ أن التسميات في بلادنا، أكانت للذكور أم للإناث، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمرحلة التاريخية والاجتماعية التي تمر بها البلاد والمناطق. ففي مرحلة التحرر الوطني شاعت الأسماء التي كانت تتصل اتصالاً وثيقاً بالحوادث الجارية آنذاك، فلاحظنا انتشار أسماء مثل جهاد، وكفاح، وثائر، ولبنات أسماء مثل تحرير، وحرية، والوطن، وسورية، وغيرها.

ومع انتشار الراديو والتلفزيون بدأت تظهر أسماء جديدة مستوحاة من الشخصيات التي ذاع صيتها في الفن والفكر والرأي العام، فشاعت بين الناس أسماء مثل: طه، نجيب، رفاعه، الراجعي، عبد الوهاب، هدى، نجاه، وفاتن. ثم امتدت موجة التسميات إلى نطاق أوسع لتشمل أسماء عالمية وإقليمية ارتبطت بالزعماء والحركات السياسية والفكرية، فبرزت أسماء مثل: لينين، غاندي، كاسترو، جيفارا، ونهرو، وغيرها من الأسماء التي عكست تأثير تلك المرحلة في الوعي الجمعي، وقد اتخذت هذه الأسماء طابعاً موازياً لما يُعرف بـ«أسماء الظل» التي استُخدمت للتمويه وإخفاء الهوية الحقيقية في ظل الأنظمة الدكتاتورية السائدة آنذاك التي كانت تتوهم بأنها قادرة على رسم مسار واحد للمجتمع لا يُسمح بالخروج عنه، فقد

صاغت أجهزة النظام هذا المسار المصمم والمفروض ملغية المعايير التي تحدد طبيعة الحكم وصيرورته، وعدت نفسها نائبة عن المجتمع بأسره أكان ذلك في الإعلام أم في النقابات والجمعيات. إذ صاغت أجهزة النظام صورة الدولة على أساس «أنا» «أنا الدولة»، فباتت السلطة هي الحزب الوحيد، والرأي الوحيد، والصوت الوحيد، وبهذا أقصي المجتمع عن المشاركة الفعلية في تقرير مصيره. ومن هنا نشأت اتجاهات شعبية موازية اتخذت شكل تجمعات سياسية أو حزبية، تعمل في الخفاء وتدير شؤونها بمعزل عن عيون الأجهزة والمراقبة، وقد لجأت هذه التنظيمات إلى استخدام تسميات بديلة للقادة والكوادر لتسهيل التعارف في ما بينهم. وكانت هذه الأسماء الجديدة محصورة ضمن نطاق الخلية أو الفرقة أو الشعبة، وهذه الظاهرة كانت موجودة سابقاً في مرحلة التحرر الوطني ولكن على نحو محدود، إلا أنها انتشرت مع تصاعد بطش أجهزة الحكم، وسعيها المستمر وراء المعارضين لاعتقالهم أو تصفيتهم. وكانت الأحزاب السرية في العالم العربي تلجأ إلى هذا السلوك في ابتكار نهج جديد للتسمية بدافع الخوف والحرص وأحياناً بدافع الطموح، إذ إن السلطة لم تكن ترحم وكانت مصرة على ملاحقة كل مخالف لها، في المقابل أصرّ المعارضون على اعتماد هذه الطريقة بقصد حماية التنظيم وأفراده، ومن هنا برزت السرية المطلقة وظهرت قوى سياسية تحاول أن تنظم نفسها وفق جدولة جديدة بأسماء جديدة غير تلك المتعارف عليها.

ومع اتساع هذه الظاهرة في مرحلة معينة، اصطدمت تلك التنظيمات بعمليات كشف واسعة على الرغم من محاولات التخفي، وذلك عبر زرع عناصر داخلها أو استمالة بعض الأفراد من الداخل، وقد شكّل ذلك وسيلة سهلة للأنظمة الحاكمة للإجهاز على المعارضة. ولزيادة الحرص،

بلغ الأمر أن الأهل في البيت لم يكونوا يعرفون الاسم السري الذي يُطلق على ابنهم داخل التنظيم، وكثيراً ما كان الأهل يُفاجؤون حين يأتي شخص ما لحضور اجتماع سري مقرّر في بيتهم عند ابنهم، فيطرق الباب ويسأل عن اسم الداعي للاجتماع، فينكر الأهل معرفتهم بهذا الاسم قائلين: «أنت مخطئ، ليس عندنا أحد بهذا الاسم»، فيقع الزائر في حيرة من أمره، ويضطر إلى الانسحاب. وعندما يعود الابن، يخبره أهله بما جرى: «جاءنا شخص تائه يسأل عن اسم كذا»، فيدرك الابن الموقف ويعاتبهم، فيجيبونه: «لقد أنكرنا الأمر، فالسلطة ظالمة، وأنت ما زلت في مقتبل العمر، دراستك وعملك قد يضيعان، وربما نضيع نحن معك». وهذا كان دأب معظم الأهل إذ يغلبون الحذر والخوف على أي شيء آخر.

وكان أشد الناس حرصاً على السرية المطلقة أتباع الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية، وكذلك جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من التنظيمات الثورية التي اعتمدت التستر والأسماء الحركية التي لا يعرفها إلا أفراد معدودون. فإذا ما اعتُقل أحدهم سارعت التنظيمات إلى تغيير الأسماء وتبديل أماكن الاجتماعات، وربما تعليق اللقاءات الأسبوعية أو الشهرية لأسابيع أو أشهر، مع الاكتفاء بالاتصالات الفردية حفاظاً على استمرار العمل بعيداً من أعين السلطة. كانت هذه الأسماء الجديدة الشغل الشاغل لأجهزة الأمن في معظم البلدان العربية، إذ سعت جاهدة إلى كشفها والوصول إلى ما تخفيه من نشاط وتنظيمات، وقد توجهت هذه المساعي منذ وقت مبكر نحو الأحزاب التي كان لها السبق في العمل السري مثل الحزب الشيوعي، والحزب القومي السوري الاجتماعي الذي بُني على أسس عسكرية، ثم جماعة الإخوان المسلمين، وحزب البعث، وحركة القوميين العرب.

ومع الانفصال عام 1961 حين فُصلت الجمهورية العربية السورية عن الجمهورية العربية المتحدة، ظهرت تنظيمات وحدوية جديدة تدافع عن فكرة الوحدة وتطالب بإعادتها. وقد انبثقت هذه التنظيمات من داخل حزب البعث نفسه، لكنها خرجت عليه بعدما رأت أن الانخراط في حركات وحدوية أكثر تقدماً من سلوك قياداته التي سعت للوحدة مع مصر ثم انقلبت عليها. وعندما وجد البعث نفسه تحت قيادة جمال عبد الناصر الذي رفع شعار القومية العربية من دون إشراكه، تصرف قاداته داخل حكومة الوحدة وكأنهم صانعوها، بل صانعو قيادة عبد الناصر نفسه، وقد أدى ذلك إلى استقالة تسعة وزراء مع نواب رئيس الجمهورية من السوريين دفعة واحدة، وكان وراء هذه الخطوة أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة وأحد أبرز قادة البعث السابقين، إلى جانب صبري العسلي وآخرين، وهكذا انتهت أول تجربة وحدوية بعد خمسة وأربعين شهراً فقط، من 22 شباط/ فبراير 1958 حتى 28 أيلول/ سبتمبر 1961. جاء انفصال سورية عن مصر نتيجة انقلاب عسكري نفذته مجموعة من الضباط الدمشقيين أبرزهم العقيد عبد الكريم النحلاوي، والعقيد مأمون الكزبري، والعميد عبد الغني دهمان، والمقدم هشام عبد ربه، وآخرون، ولم يكن هدفهم إنهاء الوحدة بحد ذاتها، بل إعادة النظر في القيادة العسكرية ورئيس الأركان، خصوصاً الضباط المصريين. وقد رفعوا مطالبهم إلى المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للجيش في سورية ومصر، والذي أرسله جمال عبد الناصر ليكون الحاكم الفعلي للإقليم السوري، لكن التذمر الشعبي في سورية ازداد بسبب سطوة عبد الحميد السراج رئيس المكتب التنفيذي ورئيس الوزراء وضابط المخابرات البارز آنذاك، خاصة بعد حادثة اغتيال فرج الحلو رئيس الحزب الشيوعي في

لبنان الذي قُتل وأُذيب جسده بالأسيد على يد ضباط مخابرات السراج. في اليوم نفسه الذي وقع فيه الانقلاب الانفصالي، رفض المشير عبد الحكيم عامر مطالب الضباط المتمردين، فصدر البيان رقم (9) معلناً قيام الجمهورية العربية السورية وانتهاء الوحدة مع مصر. أُلغت حكومة جديدة برئاسة الدكتور مأمون الكزبري، ودعت إلى انتخاب مجلس نيابي ورئيس للجمهورية، ثم أقر الدستور الدائم عبر المجلس النيابي وبدأ وكأن الأمور قد استقرت، إلا أن معظم الشعب السوري رفض حكومة الانفصال وما ترتب عليها، بل إن بعض الضباط في القوات المسلحة رأوا أن الحل يكمن في إعادة الوحدة السورية المصرية. ومع تصاعد المعارضة تعرضت حكومة الانفصال لهزات عنيفة دفعت قادتها إلى مغادرة البلاد، وبسبب النزعة الانقلابية المتجذرة لدى عديد من الضباط السوريين، انتهى عهد حكومة الانفصال في 8 آذار/ مارس 1963 بانقلاب عسكري قادته مجموعة من الضباط، وكان هدفه المباشر إعادة الوحدة مع مصر. وقد سبقت ذلك حركة انقلابية في العراق قادها ضباط من حزب البعث ومن التيارات القومية، ما مهّد الطريق لتقاطع الحوادث في المنطقة.

بدأت سورية والعراق محادثات مع مصر لتشكيل دولة وحدوية باسم الجمهورية العربية المتحدة، وهو الاسم الذي أبقتة مصر لها، وأسفرت هذه المحادثات عن إعلان صدر في 17 نيسان/ أبريل 1963 يقضي بإنشاء دولة اتحادية تضم الدول الثلاث، وتشكيل مجلس رئاسي يتألف من جمال عبد الناصر وممثل عن سورية وآخر عن العراق، إلى جانب حكومة مركزية ووزارات تنفيذية في كل قطر، إلا أن قيادة حزب البعث التي عادت إلى سورية بعد الانفصال لم تكن تثق بعبد الناصر، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حزب البعث العراقي. وفي هذا السياق، برزت خلية بعثية كانت قد تشكلت

في مصر خلال عهد الوحدة، تضم خمسة ضباط صغار الرتب خدموا في الجيش المصري آنذاك وهم: محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد وعبد الكريم الجندي وأحمد المير. وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا ضباطاً عاملين حينها، بل مُسَرَّحين ويعملون بوصفهم مدنيين، فقد تمكنوا من الالتفاف على القيادة التاريخية للحزب واحتلال مواقع عسكرية حساسة داخل الجيش السوري. فتسلّم محمد عمران بعد ترقّيته إلى رتبة عميد قيادة اللواء (70) المدرع في الكسوة جنوب دمشق، وتولى عبد الكريم الجندي قيادة اللواء (13) في معسكرات القطيفة شمال العاصمة، فيما أصبح أحمد المير قائداً لأحد الألوية في معسكرات قطنة غرب دمشق.

أما حافظ الأسد فقد رُقّي إلى رتبة عميد وتولى قيادة قاعدة صفر الجوية في الضمير وهي أكبر قاعدة جوية سورية آنذاك، بينما عُيّن صلاح جديد نائباً لرئيس الشعبة الثانية لشؤون الضباط في الأركان وهو موقع مفصلي في إدارة الجيش. وقد حظيت هذه المجموعة بدعم القيادة التاريخية لحزب البعث ممثلة بميشيل عفلق الأمين العام، وشبلي العيسمي وآخرين، الأمر الذي منحها غطاءً سياسياً مكّنها من ترسيخ نفوذها داخل المؤسسة العسكرية، وفتح الطريق أمامها لتصبح قوة مؤثرة في مسار الحوادث السياسية والعسكرية في سورية. أما صلاح الدين البيطار فقد تولى رئاسة مجلس الوزراء في محاولة لاستيعاب وزراء من حزب البعث الذي كان يشكل الأغلبية، إلى جانب وزراء من الوجوديين الاشتراكيين والقوميين العرب، غير أن الأمور لم تجر كما كان يأمل معظم الشعب السوري الذي كان يتطلع إلى إعادة الوحدة مع مصر، فقد بدأ حزب البعث سريعاً بالاستئثار بالسلطة، فأطاح حكومة البيطار بعد ثلاثة أشهر فقط، وأقال لؤي الأتاسي من رئاسة مجلس قيادة الثورة، كما أعفى وزير الدفاع الفريق محمد الصوفي ورئيس

الأركان اللواء راشد قطيني، وأقدم على تسريح نحو 2200 ضابط محترف من الجيش.

في المقابل، دفع الحزب بالعقيد أمين الحافظ إلى الواجهة فُرقي إلى رتبة فريق وعُيّن رئيسًا لمجلس قيادة الثورة، مع تشكيل مجلس جديد بعد إقصاء الضباط غير الحزبيين. وكان وراء هذه التحولات ما عُرف بـ«اللجنة الخماسية العسكرية» بقيادة صلاح جديد التي أقصت محمد عمران من منصب رئيس الأركان وأبعدته عن دائرة القرار. وهكذا دخلت سورية مرحلة جديدة، أصبح فيها حزب البعث هو القوة المهيمنة على الدولة مسيطرًا على الجيش والقوات المسلحة، ومفترضًا أنه لا وجود لأي حزب آخر إلا حزب السلطة. ومن هنا بدأ الصدام بين النظام الجديد الذي روج أوهامًا عن إعادة الوحدة، وبين الشعب الذي كان قد حصل على مكاسب ملموسة خلال فترة الوحدة السابقة. ومع اتساع الهوة اندلعت التظاهرات التي قادها الطلاب في المدارس والجامعات، وانخرطت فيها النقابات المهنية والعمالية والفلاحية، إضافة إلى المحامين والأطباء. وأمام هذا الحراك الشعبي شعر حزب البعث بضرورة اللجوء إلى سلطة القوة لقمع التظاهرات المطالبة بالوحدة، ومواجهة المعارضة التي عُدّت تهديدًا مباشرًا لسلطته الانفصالية الجديدة.

من هنا ظهرت بعض التنظيمات الوحدوية التي أسسها أشخاص من حزب البعث وكان أبرزهم: فايز إسماعيل وسامي الجندي وسامي صوفان ثم جمال الآتاسي وسامي زهور وآخرين، وهؤلاء كانوا وزراء في حكومة الوحدة الوطنية الأولى التي كانت برئاسة صلاح الدين البيطار، بعد الثامن من آذار/ مارس 1963. كان المشروع القومي قد انطلق من بلاد الشام

طوال المرحلة الممتدة تاريخياً، منذ قيام الدولة الأموية بقيادة معاوية بن أبي سفيان، وكان يعتمد في توجهاته نحو إقامة دولة عربية إسلامية، وأوكلت قيادة الفتوحات إلى رجال من العرب، فامتدت تلك الفتوحات شرقاً وغرباً وتوسعت واستمرت حتى بعد وفاة معاوية وابنه يزيد، ومجيء عبد الملك بن مروان أو الدولة مروانية. ورثت الدولة العباسية الإرث السياسي والحضاري الذي خلفته الدولة الأموية بعد سقوطها في الشام، غير أن الحكم الأموي لم ينته تمامًا إذ أعيد تأسيسه في الأندلس على يد القائد الأموي عبد الرحمن الداخل المعروف بلقب «صقر قریش»، حيث أقام دولة في قرطبة والأندلس استمرت لثمانية قرون وكانت دولة للعلم والإيمان، لكنها تلاشت بعد أن تفرق الجمع وظهرت دويلات الأمراء المتخاصمين، وهكذا أخرج العرب من الأندلس في عام 1492 م. لكن التوجهات القومية في بلاد الشام بقيت قوية وظهرت بوضوح في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكان لتشكيل الجمعية العربية الفتاة دور مهم في إحياء الوعي القومي العربي، وتلا ذلك انعقاد مؤتمر باريس 1913 برئاسة عبد الحميد الزهراوي وبمشاركة عدد من السياسيين وطلاب الجامعات السوريين من بلاد الشام، وكانت مقرراته واضحة، وهي الدعوة إلى اللامركزية والابتعاد عن سياسة التتريك التي كانت تدعو لها بقوة الجمعيات التركية وعلى رأسها (جمعية تركيا الفتاة). وقد ساهم مؤتمر باريس في قيام الثورة العربية الكبرى، إضافة إلى ممارسات جمال باشا قائد الجيش الرابع مثل تنفيذ إعدامات في عالية وساحة المرجة في دمشق، حيث أجمع ذلك الشعور القومي العربي ورسخ التوجه نحو بلورة حركة قومية عربية، وانعكس ذلك في عديد من المؤلفات للكتاب القوميين العرب مثل طبائع الاستبداد، وكتابات ساطع الحصري وغيرهم.

كانت الثورة العربية الكبرى في الأصل نابعة من بلاد الشام في شبه الجزيرة العربية الممتدة من جبال طوروس شمالاً إلى عدن والبحر العربي، ومن جبال زاغروس شرقاً إلى البحر الأبيض المتوسط، إلا أن هذه الثورة وما حملته من آمال وحدوية اصطدمت بالتدخل الاستعماري المباشر من بريطانيا وفرنسا، وباتفاقية القناصل الثلاثة (سايكس، بيكو، والقنصل الروسي القيصري) التي رسمت ملامح تقسيم بلاد الشام إلى دول متعددة، بل الإيغال في تقسيم سورية نفسها إلى خمس دول طائفية، في محاولة للتخلص من أي توجهات وحدوية عربية. وقد تجلّى ذلك بوضوح في إنذار (هنري غورو) إلى الملك فيصل ملك المملكة العربية السورية 1920، دولة بلاد الشام المركزية، تمهيداً لإقامة دولة العرب من البحرين إلى طنجة، وقد قامت خطة الاستعمار الجديد على وثيقة أصدرها رئيس وزراء بريطانيا بعد اجتماعه مع سبع رؤساء وزارات أوروبية باستثناء ألمانيا، عُرفت هذه الوثيقة بوثيقة هنري كامبل بنرمان 1907، ونصت على ضرورة تقسيم المنطقة العربية الممتدة من البحرين حتى طنجة، وذلك بإيجاد دولة أو دويلة لفصل عرب آسيا عن عرب أفريقيا. في ذلك الوقت لم يكن المشروع الصهيوني قد تبلور على نحو كامل، لكنه كان يتطلع إلى احتلال فلسطين مستنداً إلى محاولات سابقة مثل حملات نابليون بونابرت على مصر وفلسطين، وإلى مقررات مؤتمر بازل في سويسرا عام 1897، وهو المؤتمر الصهيوني الأول بقيادة تيودور هرتزل الذي دعا إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد جرت محاولات للتفاوض مع الدولة العثمانية بهذا الخصوص، لكنها رفضت ذلك رفضاً قاطعاً. وجد التيار الصهيوني في أوروبا ضالته في مشروع رئيس وزراء بريطانيا كامبل عام 1907، مستنداً إلى الحجة القائلة إن اليهود في أوروبا الشرقية والغربية

غير مرحّب بهم، فالتقت بذلك مصالح الاستعمار الأوروبي مع أهداف الحركة الصهيونية. ومن هنا جاءت اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916، ثم وعد بلفور الذي أصدره وزير خارجية بريطانيا عام 1917 ليمنح اليهود حق إقامة وطن قومي في فلسطين.

ومع انتصار الحلفاء على ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى بين عامي (1914 و 1918) أسست عصبة الأمم التي أصدرت قراراتها بفرض نظام الانتداب على تركة الدولة العثمانية في المنطقة العربية وخاصة في بلاد الشام والعراق، ما مهّد الطريق لترسيخ النفوذ الاستعماري وتقويض التوجهات الوجدانية العربية. جرى تنفيذ صكوك الانتداب على بلاد الشام والعراق عبر اقتسام النفوذ بين القوى الاستعمارية، فكانت سورية ولبنان من نصيب فرنسا، بعد أن ضُمَّت بعض المقاطعات السورية إلى جبل لبنان لتشكيل ما سُمّي «دولة لبنان الكبير»، أما العراق وفلسطين وشرق الأردن فقد آلت إلى بريطانيا التي عيّنت هربرت صموئيل المعروف بانتمائه الصهيوني، مندوباً سامياً على فلسطين. وهكذا بدأت عملية تطبيق ما ورد في وثيقة رئيس وزراء بريطانيا هنري كامبل بنرمان الصادرة عام 1907، والتي وضعت الأسس لتقسيم المنطقة العربية.

في المقابل، وصل الأمير فيصل بن الحسين إلى دمشق حيث نودي به ملكاً على سورية الطبيعية في بلاد الشام منذ عام 1918، وقد ألّفت حكومة برئاسة رضا الركابي في دمشق، إلى جانب مجلس وطني ضم 69 عضواً يمثلون مناطق مختلفة من سورية ولبنان وفلسطين والأردن ونيوى وإقليم أنطاكية، في محاولة لإرساء دعائم دولة عربية مركزية في مواجهة مشاريع التقسيم الاستعماري. لم يرق ذلك للجنرال هنري غورو الذي شرع

في تنفيذ مشروعه بتشكيل دولة لبنان الكبير ودولة للعلويين في الساحل السوري، فأصدر إنذاره الشهير الذي انتهى بخلع الملك فيصل وتنفيذ نظام الوصاية الذي أقرته عصبة الأمم عام 1920. وقد قوبل هذا القرار بالرفض والتصدي العسكري من وزير الدفاع السوري الجنرال «يوسف العظمة» الذي قاد معركة ميسلون في 24 تموز/ يوليو 1920، وهي معركة غير متكافئة انتهت باستشهاده مع رفاقه، لتدخل قوات غورو دمشق وتفرض سيطرتها. وكان في نية غورو تقسيم سورية إلى خمس دول صغيرة في إطار سياسة «فرق تسد» لضمان السيطرة الكاملة عليها بقوة السلاح.

لكن هذا المشروع الاستعماري واجه مقاومة واسعة، إذ ثار السوريون واللبنانيون والفلسطينيون والعراقيون ضد محاولات التمزيق، فاندلعت ثورة العشرين في العراق عام 1920 بقيادة شيوخ العشائر ضد الوجود البريطاني والهندي، واشتعلت الثورات المناطقية في سورية بأقاليمها المختلفة، كما شهد لبنان انتفاضات في صيدا والبقاع وجبل عامل. وفي فلسطين اندلعت ثورة 1921، ثم ثورة البراق عام 1923، وصولاً إلى الثورة الكبرى عام 1936 بقيادة الشيخ عز الدين القسام، ثم ثورة 1947 بقيادة موسى الحسيني وآخرين. من هنا يتضح أن المد القومي العربي في بلاد الشام كان متأصلاً وأصيلًا وقد عززته الثورات الشعبية والمناطقية التي عبّرت عن رفض التقسيم والاستعمار، وساهمت في بروز قادة حملوا هذا التوجه. كما أن الفكر القومي وجد دعمه النظري في كتابات المفكرين العرب، وفي مقدمتهم ساطع الحصري الذي أنجز مجموعة من المؤلفات أسست لوعي قومي جديد في المنطقة، إضافة إلى مثقفين بارزين مثل قسطنطين زريق، وبطرس البستاني، وأصيل البستاني، وميخائيل نعيمة، إلى جانب كتابات أنطون سعادة، مؤسس الحزب القومي السوري الاجتماعي.

وقد دعا سعادة إلى بعث الأمة السورية وإقامة دولة موحدة تمتد من جبال طوروس شمالاً حتى صحراء النفوذ جنوباً، ومن جبال زاغروس شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، وتشمل جزيرة قبرص. كان ذلك في أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات، في مواجهة المشروع الاستعماري الذي سعى إلى إقامة دولة لبنان الكبير وفرض الانتداب على سورية وفلسطين وشرق الأردن والعراق، وهو ما عدّه سعادة مشروعاً يجب مقاومته.

بنى سعادة تنظيمه الحزبي على شكل كتائب مسلحة تخضع لنظام عسكري صارم في محاولة لإيجاد قوة منظمة قادرة على مواجهة الاستعمار، وفي المقابل أسست في سورية الكتلة الوطنية السورية التي رأت أن سورية العربية جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وسعت إلى مقاومة الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، والانتداب البريطاني على فلسطين والعراق. وقد أقام قادة هذه الكتلة في مصر والأردن، حيث تواصلوا مع الثوار السوريين الذين حملوا السلاح ضد الاحتلال ليؤكدوا أن المشروع القومي العربي كان حاضراً بقوة في مواجهة مشاريع التقسيم والانتداب. ثم ظهرت الأحزاب القومية مثل حزب البعث والحزب الاشتراكي والتي جاء في دساتيرها أن الأمة العربية وحدة جغرافية وتاريخية وشعبية واحدة تمتد من المحيط إلى الخليج، وجرى الاصطدام بين هذه الأحزاب وبين الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي نادى بوحدة الأمة السورية كما ذكرنا، قبل أن يتراجع لاحقاً عن هذا المفهوم ليؤيد وحدة الأمة العربية في ظل قياداته الجديدة. ثم ظهرت حركة القوميين العرب وكان مجالها الحيوي بلاد الشام أي لبنان، سورية، فلسطين، الأردن، وقبل ذلك كانت الثورة العربية الكبرى التي شكلت في جوهرها ثورة قومية لإعادة إحياء أمجاد الأمة، ولكن القوى الاستعمارية لم تسمح لها بتحقيق أهدافها، إذ

ظَلَّ هاجسها قائمًا من أن تمتلك الأمة العربية مقدراتها وتتحول إلى قوة موحدة. ومن هنا جاء إفشال الثورة العربية الكبرى، ثم إسقاط المملكة العربية السورية بجميع أقاليمها، تنفيذًا لاتفاقية سايكس-بيكو عام 1916 ومقررات مؤتمر سان ريمو عام 1918. يُظهر التاريخ أن التوجه القومي في بلاد الشام كان أصيلًا ومتجذرًا على الرغم مما رافقه من خذلان وإخفاقات، إذ ظَلَّتْ جذوته متقدة ودائمة، ومع جلاء القوات الأجنبية عن سورية ولبنان بدأ الحكم الوطني في البلدين يسعى إلى بلورة أشكال من التوجهات القومية، غير أن بريطانيا الاستعمارية، إدراكًا منها لخطورة هذا المسار، عملت على احتوائه عبر تأسيس جامعة الدول العربية في مؤتمر أنشاص بمصر عام 1946 الذي جمع الدول العربية المستقلة آنذاك: مصر، سورية، لبنان، العراق، الأردن، والمملكة العربية السعودية. وقد جاءت الجامعة بوصفها إطارًا شكليًا للوحدة أو الاتحاد، استباقًا لأي توجه عربي نحو كيان سياسي كوندراي أو فيدرالي، وهو ما أوصت به بريطانيا ورعته مع تضمين ميثاقها تعبيرات عن «الأمة العربية». ومع توالي استقلال الدول العربية، انضمت إلى الجامعة حتى بلغ عدد أعضائها 22 دولة، لها أعلامها وقياداتها وحضورها، لكنها بقيت بلا وحدة فعلية.

بعد حرب السويس عام 1956 وصعود القيادة الجديدة في مصر، طُرِحَ شعار القومية العربية الذي وجد أرضية خصبة في بلاد الشام والعراق، حيث كان حزب البعث العربي الاشتراكي يجذب الشباب العربي بشعارات الوحدة من المحيط إلى الخليج. إلا أن هذا المشروع اصطدم بمشروع «الأمة السورية» الذي تبناه الحزب القومي السوري الاجتماعي، وبالحزب الشيوعي في سورية ولبنان وفلسطين والعراق، الذي ركّز على معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية من خلال تبني الفكر الماركسي-اللينيني،

مستندًا إلى تجربة الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، ومؤكدًا على محاربة الإمبريالية بوصفها أعلى مراحل الاستعمار، خاصة بعد انقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين إثر مؤتمر يالطا عام 1945، ومع بروز أهمية النفط في المنطقة العربية. وكان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية بين عامي (1939 و 1945) قيام دولة صهيونية على أجزاء من فلسطين، وهزيمة سبعة جيوش عربية في حرب 1948 بقيادة الجنرال البريطاني غلوب باشا (أبو فارس). وقد شكلت هذه الهزيمة بداية النقمة الشعبية على الأنظمة القائمة في مصر وسورية والعراق والأردن، نتيجة لفقدان جزء من فلسطين، ما زاد الشعور القومي توثبًا وأكد ضرورة الوحدة العربية في مواجهة معسكر الأعداء المتمثل بالاستعمار والصهيونية. ومن هنا جاءت سلسلة الانقلابات العسكرية التي أطاحت بالحكم الوطني في سورية، والملكية في مصر والعراق، لتفتح الطريق أمام أنظمة جديدة رفعت شعار القومية العربية بوصفها إطارًا لمواجهة التحديات.

كان الانقلاب الأول في سورية بتاريخ 30 آذار/ مارس 1949، حيث قاده رئيس الأركان حسني الزعيم ضد الحكم الوطني المنتخب بتدبير من المخابرات الأميركية، وقد رفع الزعيم في بيانه الأول شعار تحرير فلسطين، لكنه سرعان ما وقع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل على غرار ما فعلت مصر، متنازلًا عن أراضي مثل بستان الخوري ومستعمرة كعوش قرب صفد والحولة. إلى جانب ذلك، ارتبط الانقلاب بتنفيذ اتفاقية «تابلاين» التي نصّت على مدّ خط أنابيب لنقل النفط من أبيق في السعودية إلى ميناء الزهراني في لبنان مرورًا بالأردن وسورية، لمصلحة شركة «أرامكو» الأميركية التي كانت تستثمر النفط السعودي بعقد امتياز طويل الأمد (من 1932 إلى 1992)، كما

وُقعت اتفاقيات لتمديد خطوط النفط العراقي المستخرج من شركة النفط البريطانية (IPC) من كركوك إلى بانياس على الساحل السوري، وخط آخر من كركوك إلى طرابلس في لبنان عبر الأراضي السورية. ومن أبرز تداعيات الانقلاب تسليم أنطون سعادة مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كان قد لجأ إلى سورية، إلى السلطات اللبنانية، حيث أعدم في اليوم التالي. وقد أدى ذلك إلى سلسلة من الحوادث الدموية، منها اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح في عمان عام 1950، واغتيال الملك عبد الله في القدس كردة فعل على تسليمه مدينتي اللد والرملة لإسرائيل.

وفي مصر، جاءت حركة 25 تموز/ يوليو ردًا على الحصار الذي تعرض له الجيش المصري في الفالوجة خلال حرب 1948، وما عُرف بفضيحة «الأسلحة الفاسدة»، لتسفر عن سقوط الملكية وصعود نظام جديد. أما في العراق، فقد شهدت البلاد محاولات انقلابية سابقة منها محاولة بكر صدقي التي أخفقت، وكذلك تحرك رشيد عالي الكيلاني، الأمر الذي يعكس حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومع حصول أغلب الدول العربية على استقلالها وبداية الحكم الوطني، وتنامي حركات التحرر من الاستعمار، وتصاعد التيار القومي العربي والتيارات الإسلامية، وتعاظم دور الجماهير العربية ونزوعها نحو استكمال مراحل الاستقلال والتخلص من التبعية، كان للنكبة الفلسطينية دور مهم في تحرك الشعب العربي وتوجهه نحو تحقيق الوحدة العربية. وما إن نجحت الثورة المصرية عام 1952 ما بعد حرب السويس، نهضت مصر تدعو إلى المشروع القومي الوحدوي استكمالاً لما بدأت به أحزاب بلاد الشام التي كانت تدعو إليه على شكل

تنظيمات جماهيرية، فالتفت الإرادة العربية في كل من الشام والعراق مع مصر، وبدأ السعي نحو بلورة منطلقات نظرية لتحقيق وتنمية المشاعر العربية نحو قيم التحرر والوحدة. وشهدت الفترة الممتدة من 1954 وما بعد حرب السويس نهوضًا قويًا تمثل بانطلاق الثورة الجزائرية المسلحة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، وبدأ الموقف الشعبي الرسمي العربي يؤيد هذا التوجه ويدعمه، ثم تتابعت التطورات في تعميق الشعور القومي عبر محاربة الاستعمار والمناذاة بالتحرر وتحقيق الاستقلالات واستكمالها لتشمل لمعظم الدول العربية. في هذه المرحلة بدأ وعي الأجيال العربية يتفتح على أهمية الخط القومي العربي، وإن كان الاصطفاف خلفه غير منتظم، يكتسب زخمًا في بعض الفترات ويتراجع في أخرى، إلا أن هذا التوجه تجلّى بوضوح في قيام أول وحدة عربية بين مصر وسورية في 22 شباط/ فبراير 1958، وإعلان الجمهورية العربية المتحدة التي مثلت ذروة الحلم القومي في تلك الحقبة. وقد ساهم انتشار وسائل الإعلام من إذاعات سورية ومصر إلى الصحافة والسينما والمسرح ودور الثقافة، في الحشد والتعبئة لهذا المشروع الوحدوي الجديد، ما جعل القومية العربية في تلك السنوات تيارًا جماهيريًا واسع التأثير، حيث بدأت ظاهرة «أمجد مظفر» بالظهور بين آلاف الشباب العربي الذين أخذت عقولهم تنفتح على طريق الدعوة والتنظيم، منسجمين مع خطابات الرئيس جمال عبد الناصر وما كانت تبثه الإذاعات آنذاك. وقد وجد المفكرون والكتاب في هذه التوجهات القومية ما يثير حماسهم، خاصة وأنها ارتبطت بمفاهيم التحرر والحرية، وبقضية تحرير فلسطين، وتأكيد الإرادة العربية المستقلة. تعمّقت هذه النزعة القومية لدى شباب بلاد الشام بعد انهيار دولة الوحدة في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1961، حيث خرجت

الجماهير غير المنظمة إلى الشوارع مطالبة بالوحدة ومدافعة عنها. في هذا السياق، شكّلت ظاهرة «أمجد مظفر» تعبيرًا عن وحدة الصف والهدف، ورفضًا للانفصال، وتطلعًا صادقًا لإعادة التجربة الوحدوية من جديد.

كان أمجد مظفر ورفاقه: فيصل، فوزي، عواد، أنور، مصطفى، غازي، وغيرهم من آلاف الشباب، جزءًا من الملايين الذين انتفضوا بوسائل شتى لإحياء مشروع الوحدة والسير في طريق المشروع القومي العربي، مدفوعين بفطرتهم القومية وعمق الانتماء المتجذر في وجدان أهل الشام. وفي خضم هذا الوعي المتفتح، برز أمجد بوصفه أحد الشبان الذين تحركوا في هذا الاتجاه، وكانت البداية عبر التظاهرات الطلابية التي قادها مع زملائه في المدرسة بهدف تحريك الشارع ودفعه نحو التفاعل مع هذه التوجهات القومية. شهدت سنوات 1962 و1963 تصاعدًا ملحوظًا في الحوادث، ففي العام الأول كانت حكومة الانفصال المترنحة عاجزة عن السيطرة على الشارع الهائج المطالب بإعادة الوحدة ودحر الانفصال، أما في المرحلة الثانية، فقد برز حزب البعث الذي كان له دور في إقامة الوحدة عام 1958، لكنه سرعان ما وقف ضدها أو بعض قياداته على الأقل، نتيجة لقصور في الفهم والإدراك، فكان موقفه أشد انفصالية من الانفصاليين أنفسهم، إذ رأى أن السلطة بالنسبة إليه غاية نهائية، بينما الشعارات التي رفعها لم تكن إلا أدوات للاستهلاك والحفاظ على النفوذ. وبدلًا من المضي في تنفيذ اتفاق الوحدة الثلاثية الذي وُقّع ميثاقه في 17 نيسان/ أبريل 1963، اتجه المسار الجديد نحو تثبيت ركائز الدولة الحزبية الضيقة، والخروج نهائيًا على ما اتفق عليه، بل تجاوز الأمر ذلك إلى التصدي لموجات التظاهرات التي قادها طلاب المدارس والجامعات والنقابات والفلاحون الذين كانوا قد لمسوا إنجازات عهد الوحدة بصورة مباشرة، خاصة ما تحقق لمصلحة

الفقراء في المدن والأرياف، وهي إنجازات لم يحققها أي نظام سابق أو لاحق.

وفوق ذلك، كان لدى السوريين شعور عميق بأن فلسطين جزء غالٍ من بلاد الشام، وأن طريق تحريرها لا يمكن أن يكون إلا عبر الوحدة العربية، لأنها طريق القوة الذي لا ينبغي الحياد عنه. في تلك الأجواء، كانت مسيرة أمجد مظفر وزملائه قوية وحاسمة في خياراتها ومواجهتها للنظام، شأنهم في ذلك شأن الآلاف من الشباب السوري من شمال البلاد إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها. وقد بدأت المواجهة المحترمة حين قرر نظام الحكم السوري التراجع نهائيًا عن فكرة الوحدة والتلاعب بها، وعدم إعادة الجمهورية العربية المتحدة، لتبدأ سلسلة من الملاحقات والسجون وسياسات التهيب ضد الشباب المتظاهرين، إلى جانب إصدار قوانين الطوارئ، ومنع التجمعات، وإلغاء الصحف والأحزاب، واعتماد خطاب إعلامي معادٍ لتطلعات هؤلاء الشباب ولما يريده الشعب.

واجه أمجد مظفر وجيله هذه السياسات بعفوية ونقاء، وكان الحل بالنسبة إليهم هو التحدي لكل ما أرادت السلطة فرضه من قيود على حرية التظاهر وحرية التجمع. عندها اتخذ الشباب، ومن بينهم أمجد، خطوات أكثر حذرًا وفاعلية، فكان الانضباط والتوجه نحو العمل السري ضرورة ملحة، مع مفاجأة السلطات في أيام ومناسبات محددة لإثبات أن إجراءاتها لا أثر لها، وأن حملات التجيش ضدهم لا تجدي نفعًا. لقد استند هؤلاء الشباب إلى قاعدة شعبية واسعة، كانوا صوتها وأحاسيسها، ولذلك كان الدعم الشعبي لهم واضحًا حيث برزت قيادات التظاهرات من بينهم، فصاروا موضع تشجيع وترحيب وحماية في كثير من الأوقات.

لكن السلطة تبقى سلطة، إذ ازدادت عنفاً في مواجهة هؤلاء الشباب عبر الاعتقال والتهديد بالقتل والمحاكمات، ما جعل مستقبلهم مهدداً بالضياح. وكان من بينهم أمجد مظفر الذي وجد، مع مجموعة من العسكريين في المنطقة، مؤيدين له ولزملائه فانخرطوا في تنظيم عسكري مسلح لقيادة العمل ضد السلطة، وبدؤوا بالتنسيق مع مناطق عسكرية أخرى، إلا أنهم كانوا مكشوفين تماماً، فألقي القبض على قادة هذا التوجه، وكان أمجد مظفر في المقدمة، ليواجهوا الاعتقال والتنكيل والتهديد بالمحاكمات استناداً إلى قانون الطوارئ الذي عدّ أي تحرك من هذا النوع خيانة عظمى ومحاولة لقلب نظام الحكم بالقوة. وتفاقم هذا النهج السلطوي بعد حوادث 18 تموز/ يوليو 1963، حين تصدت السلطة لمحاولة العقيد جاسم علوان ورفاقه القيام بانقلاب يهدف إلى إعادة الجمهورية العربية المتحدة فوراً بإقليميه السوري والمصري.

كانت تلك الحوادث بمنزلة مذبة حقيقية، إذ كانت السلطات البعثية على علم كامل بتفاصيل الحركة لكنها أرادت إنهاءها عبر القتل المباشر، فكانت خسائر الثوار كبيرة، واعتُقل العقيد جاسم علوان، ورائف المصري، ومحمد نبهان، وهم أبرز قادة الحركة، وصدر بحقهم حكم بالإعدام، غير أن هذه الأحكام لم تُنفذ لأسباب معينة. بعد أربعة أشهر من تلك الحوادث، انطلقت حركة أمجد مظفر ورفاقه، لكن النظام كان متحفزاً يراقب عن كثب جميع تحركات هذه المجموعة في المنطقة، وفي دمشق والسويداء، وسرعان ما أُلقي القبض عليهم وُرُجوا في سجون الشكنات العسكرية، وكان من بينهم أمجد مظفر، وأحمد فرحان، وعبد العزيز، وأحمد المطلق، وآخرون. وقد عدّ أمجد مظفر الرأس المدبر لهذه الحركة، فوجد نفسه مضطراً إلى إيجاد حلّ بعد أن أضحي سجيناً داخل ثكنة عسكرية. لم يكن أمامه إلا الاتفاق

مع الحارس على خطة للهروب بتدبير من والده الذي كانت له معرفة بهذا العسكري، فقد كان أمجد مهدداً، إذ إن استكمال التحقيقات والمواجهات مع أعضاء الحركة كان سيؤدي إلى نقله إلى سجن المزة، حيث تُجرى له محاكمة بتهمة التآمر على الدولة ومحاولة قلب نظام الحكم، وهي تهمة كان الحكم فيها معروفاً مسبقاً. ولم يراع النظام حينها أن أمجد لم يكن عسكرياً بل مجرد طالب في المرحلة الثانوية. كان المخرج الوحيد هو الهروب، وهذا ما حدث فعلاً؛ إذ انتقل أمجد مظفر إلى الأردن عابراً مخاطر كثيرة في مناطق لم يكن يعرف تضاريسها جيداً، وبعد رحلة شاقة انتهى به المطاف في أحد السجون الأردنية نتيجة موقفه مع ضابط المخابرات هناك، حين سأله عن مواقع الجيش السوري فرفض بكبرياء الإجابة، وعندما ضغط عليه الضابط خرجت منه كلمة أزعجته، فكان العقاب السجن لمدة تقل عن ثلاثة أشهر، مع منعه من السفر إلى القاهرة، وإجباره على الاختيار بين السعودية أو العراق، فاختار العراق لأسباب كان يدركها جيداً.

وهنا بدأت مرحلة جديدة من حياة أمجد مظفر القائد الطلابي مع زملائه من منطقته. ففي سجنه بالأردن وجد ما لم يكن يتوقعه؛ إذ أحاطه بعض العاملين في إدارة السجن والأباشية بمودة وتقدير واحترام، وأشادوا به، ليكتشف أن التوجه القومي العربي لم يكن محصوراً في سورية وحدها، بل امتد حتى إلى داخل السجون. اجتمع مع مدير السجن ومعاونيه اللذين بثا فيه الحماسة وأكدوا إعجابهما بعنفوان الشباب الذي يمثله مظفر، فتعاطفا معه ولم يزجّا به في القاوش مع باقي السجناء، بل وضعاه في غرفة المستوصف، حيث يوجد سرير وباب مفتوح يتيح له التنقل في باحة السجن بحرية نسبية.

هناك تعرف إلى عدد من السجناء الذين شاركوه التوجه القومي نفسه، منهم الملازم عارف السعدي الذي كان في جيش اللواء الفلسطيني الذي شكّله الزعيم عبد الكريم قاسم للشباب الفلسطيني، وكان رجلاً رائعاً في سلوكه ومنطقه، وصار صديقاً لأمجد حتى بعد أن التقيا لاحقاً في بغداد. كما تعرف إلى شاب يدرس الحقوق في جامعة دمشق وهو بعثي معتقل لأسباب سياسية، فأصبح صديقاً مقرباً له. كذلك ربطته علاقة أخوة عميقة مع محمد أبو حجلة سائق الباص الذي سُجن إثر حادث، فصار أكثر من أخ وصديق، وظل يزور أمجد مرتين أسبوعياً بعد خروجه من السجن محملاً بالطعام والفواكه، وهو ما غمر أمجد بنزعة إنسانية ودودة جعلته لا ينسى تلك التجربة أبداً.

كان الأردنيون الذين التقى بهم أمجد مظفر كرماء معه؛ فقد رحّب به قائد اللواء «الأسمر الزعيم شلاش» وطلب إلى ضباطه إكرام الضيف، كما كان لأحوال جدته من جهة أبيه دور في مؤازرته، إذ علموا بوجوده في السجن فجاءوا يزورونه مرتين في الأسبوع محمّلين بالطعام والفواكه. وهكذا أضفى سجن إربد قيمة خاصة على تجربة أمجد، إذ شعر أن الدنيا لم تكن سوداء تماماً على الرغم من فراق أهله وأمه التي بكّت عليه طويلاً، فقد عانت سبع سنوات وهي تفتقد ابنها الأكبر.

لقد تركت مرحلة السجن أثراً عميقاً في نفس هذا المناضل، خاصة مع توصية معاون السجن له بأن يهتم بدراسته وألا يخيّب أمل أهله ومحبيه، وعندما ودّعه أبو صالح، ذلك الإنسان الشهم العظيم، وأبو خالد الأنباشي داخل السجن، شعر أنهم كانوا بمنزلة أهله ومشجعيه، إذ بدا أنهم من المنبت نفسه والتوجه ذاته.

بعد خروجه من الأردن ووصوله إلى العراق، حظي أمجد باستقبال مليء باللطف والكرم، وكان أول من قابله العقيد أبو الحارث وهو مدير الأمن في منطقة الرطبة الذي أنقذه من محاولة زجه في السجن على يد بعض المحققين الشباب، ثم انتقل إلى أمن الرمادي حيث لقي استقبالا ممتازا، وبعد ذلك إلى مديرية الأمن العامة حيث تعرف إلى مجموعة من الشبان السوريين الذين سبقوه إلى العراق، مثل قاسم الراوي، ناصر، محمد جاسم، الشيخ، محمد عليوي، وكذلك أحمد السيد أحمد المصري القادم من حماة. كانت صحبة جيدة ليوم أو يومين في الأمن العام قبل أن ينتقل إلى الفندق حيث كانت الضيافة على حساب مديرية الشؤون العربية في وزارة الداخلية، ورافقه المفوض المحترم فوزي المشهداني الذي أوصى مدير الفندق السيد بحي بضرورة الاهتمام بأمجد مظفر. وهناك وجد كل عناية ورعاية من بحي وشريكه وإخوانه، ومن يوسف الذي كان يستجيب لجميع طلباته المتواضعة، ما جعل هذه المرحلة بداية جديدة في حياته، مطبوعة بالكرم والود الذي أحيط بهما. كانت الرحلة سهلة بفضل توفيق الله ودعاء والديه بالسلامة ونية أمجد الصافية، وهكذا وصل أمجد مظفر إلى بغداد حاضرة الأمة وعمقها التاريخي، وما أدراك ما بغداد والعراق العظيم.

حمل معه حقيبة مليئة بالكتب ليواصل دراسته، تضم كتبًا في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والإنكليزية والعلوم واللغة العربية، إضافة إلى منهاج سورية الثانوي، وقد أدرك لاحقًا أن هذا الحمل الثقيل لم يكن مجرد أوراق، بل رمزًا لتمسكه بالعلم وإصراره على إكمال دراسته مهما كانت الظروف وأينما حل. وفور استقراره في الفندق قصد الفنادق التي يقيم فيها الإخوة السوريون واجتمع بكثير منهم، وبفضل سعة معلوماته المستقاة من

الإذاعات، أشار عليه بعضهم بضرورة الانضمام إلى برنامج أسسه شاب فلسطيني من سورية يُدعى محمود مطر، حمل اسم صرخة الثوار في إذاعة بغداد وكان موجَّهاً إلى سورية. استجاب أمجد للفكرة، وبدأ يسجل حلقاته موجَّهاً خطابه إلى السوريين ضد النظام الذي استأثر بالسلطة وضغط على الشعب وشرّد أبناءه.

سرعان ما لقي البرنامج صدى واسعاً، وأصبح الناس يترقبونه ليستمعوا إلى صوت هذا الشاب، أمجد مظفر الذي شدّ انتباه كثير من الشباب بخطابه. ومع مرور الوقت، تطور البرنامج بعد انضمام المذيع الكبير عبد الهادي البكار القادم من إذاعة صوت العرب، وهو سوري من مدينة دوما، ما أضفى عليه قوة وتأثيراً أكبر. كان همّ أمجد مظفر الأكبر هو مواصلة دراسته والحصول على شهادة البكالوريا، فانتسب إلى مدرسة الإعدادية المركزية وهي من أهم المدارس الثانوية في بغداد، حيث يُطلق عليها في العراق اسم «الإعدادية». سجّل في الصف الثانوي والتحق بالمدرسة مع مطلع العام الدراسي 1964 - 1965، لكنه سرعان ما واجه خطر الفصل لعدم امتلاكه الأوراق الرسمية التي تثبت أنه في صف البكالوريا، وذلك بسبب امتناع مدير ثانوية «فيق» وأمين السر عن إعطاء الوثائق لوالده، وكذلك موقف مدير التربية في درعا ووزير التربية هناك.

قُبِلَ موقّتا حتى نهاية الفصل الأول، لكن مع بداية الفصل الثاني أبلغ بقرار فصله من المدير، عندها بدأت مشكلته الحقيقية؛ إذ كيف سيستمر في الدراسة؟ حاول إقناع المدير وكان رجلاً كبيراً في السن والمقام يُدعى محمد معروف، وكان مدير الإعدادية التي تضم نحو 21 شعبة علمية وأدبية. وبعد نقاش طويل نصحه المدير بالتوجه إلى مدير الامتحانات في الوزارة القريبة من المدرسة.

ذهب أمجد بالفعل وعرض على مدير الامتحانات، السيد خزعل محمود، رسائل والده التي تُظهر أن جميع الأبواب أُغلقت في وجهه، وبعد أن استمع إليه طلب إليه الانتظار ريثما يذهب للقاء وزير المعارف وعرض القضية عليه، وبعد ساعة ونيف عاد مستبشراً، وأخبره بأن بإمكانه مواصلة الدراسة حيث قبل الوزير طلبه وسيصدر قراراً بقبوله من دون أوراق، وهكذا تحقق ما كان يسعى إليه، واستمر في دراسته على الرغم من جميع العوائق. واجه أمجد مظفر صعوبات كثيرة في فهم البرنامج الضخم لصف البكالوريا في العراق، إذ إن سنواته في سورية كانت مليئة بالتظاهرات والاضطرابات التي حالت دون انتظام الدراسة والتعلم. لذلك وجد نفسه أمام تحدٍ كبير، فالمناهج كانت صعبة ومعقدة بالنسبة إليه، على الرغم من أن المدرسة التي التحق بها ضمنت نخبة من أفضل الأساتذة في جميع المواد.

ومع ذلك، وبفضل الإرادة والعزيمة، تغلب على هذه العقبات ونجح في امتحاناته، ليزفّ الخبر السعيد إلى أهله. كانت الفرحة عامرة لديهم وخصوصاً بعد أن كان الناس يعيرونهم بأن ابنهم لا مستقبل له ولن يتعلم. لقد أثبت أمجد العكس، وأصبح طالباً جامعياً، فاتحاً أمامه طريقاً جديداً في حياته العلمية، وشاركه فرحته بالنجاح في البكالوريا صديقه الملازم عارف السعدي الذي كان معه في السجن في الأردن، ثم عاد ضابطاً في جيش فلسطين بالعراق، فظلّ صديقاً وفيّاً يشاركه لحظات الانتصار والإنجاز.

التحق أمجد مظفر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة بغداد، وداوم فيها نحو شهرين، حتى أعلنت مسؤولية التسجيل شطب أسماء الطلاب السوريين من الكلية بحجة أن معدلاتهم في الثانوية غير مقبولة.

كان ذلك صدمة عنيفة له إذ لم يكن يحق له الانتقال إلى كلية أخرى بعد بدء العام الدراسي. فما الحل؟

استشار الدكتور هشام الشاوي، أستاذ مادة العلوم السياسية وصديق الطلاب السوريين الذي اعتذر عن عدم مساعدته ونصحه بالتوجه إلى رئيس الجامعة الدكتور عبد العزيز الدوري المعروف بانتماؤه القومي العربي. قصد أمجد رئاسة الجامعة وطلب إلى سكرتيرة الرئيس مقابلته، لكنها رفضت لعدم وجود موعد، فاحتدّ النقاش بينهما. عندها دخل شاب وسيم في الثلاثينيات من عمره، عرّف بنفسه بأنه الدكتور حازم أمين عام مجلس الجامعة، وطلب إلى أمجد أن يشرح له حاجته من خلال ورقة يكتب فيها أمجد مطالبه باسم الطلاب السوريين، وبعد أن كتب أمجد ملخصاً للمشكلة طمأنه الرجل قائلاً: «بعد غد تأخذ الجواب».

خرج أمجد يغلبه الهمّ، واتجه إلى الفندق بدلاً من الاتجاه إلى القسم الداخلي للطلاب العرب، حيث استقبله بحفي وسأله عن حاله فأجابه بأنه حزين على الرغم من أنه بخير. مرت الأيام ثقيلة حتى جاء الموعد، فدخل مكتب الدكتور حازم فوجده ضاحكاً مستبشراً، وأخبره أن مجلس الجامعة برئاسة الدكتور عبد العزيز الدوري اتخذ قراراً بمعاملة الطلاب السوريين معاملة الطلاب الذين لا يملكون حكومات وطنية، مثل الفلسطينيين وطلاب الإمارات المتصالحة وعدن، وطلب إليه العودة إلى الكلية ومواصلة الدوام مع زملائه، مؤكداً أن القرار وصل رسمياً. وهكذا حُلّت مشكلة الدراسة، على الرغم من أن معدلات القبول في هذه الكلية كانت مرتفعة تصل إلى 85 في المئة.

في تلك الفترة، كان أمجد يرسل أهله باسم جديد اختاره للتمويه، بعد أن علم أن رسائله تُصادر من جهاز المخابرات وتُتلف، وقد ساعده مدير البريد في دمشق الذي لم يكن يعرفه، حيث كان يسلم الرسائل إلى ساعي البريد الشريف حسين العوض من فيق الذي كان يقطع مسافة سبعة كيلومترات ليلاً بدراجته ليسلم الرسائل إلى والد أمجد. واستمرت هذه الحال من عام 1965 حتى 1967، حين نزع أهله بعد احتلال منطقتهم. أما اختراع الاسم الجديد فقد كان إلهاماً رباتياً غير مخطط له، إذ استوحاه من اسمه حين كان طالباً في ثانوية فيق ليكون وسيلة للتمويه وحماية التواصل مع أهله. وهكذا وقعت الهزيمة الكبرى للأمة في حرب الخامس من حزيران/ يونيو 1967، بينما كانت الإذاعة السورية تبث بيانات متواصلة عن التصدي للعدو واستمرار المعركة. عندها قرر الطلاب السوريون بتحريض من أمجد مظفر وياسين، إنهاء لجوئهم السياسي في العراق والتوجه إلى سورية للقتال دفاعاً عن وطنهم، وأبلغوا السلطات العراقية بهذا القرار، فكان أن قدر العراقيون موقفهم وأكبروا روحهم الوطنية.

اجتمع نحو خمسة وعشرين طالباً سورياً مع السفير السوري وأركان السفارة لإطلاعهم على نيتهم، لكنهم فوجئوا باستقبال فظ، إذ قال لهم المسؤولون في السفارة بوقاحة: «نحن لا نحتاج إليكم، أنتم في نظرنا أعداء» عندها اندلعت مشادة كلامية وسباب بين الطلاب السوريين وأركان السفارة، وكان في مقدمة المحتجين أمجد وياسين وشاكر وزياد. بعد ذلك دوّنت أسماء هؤلاء الأربعة ثم ركبوا حافلة شركة نيرن متجهة عبر الصحراء نحو دمشق. وفي مركز الحدود عند أبو الشامات، سُمح لجميع الركاب بالمرور باستثناء الأربعة المذكورين، إذ جاء إليهم الملازم مدير الحدود

وأبلغهم أنهم سيقون هناك حتى وصول أمر من وزير الداخلية والحاكم العرفي محمد عيد عشاوي. فمكثوا يومين أو ثلاثة وهم يلحّون على الملازم الأول الذي كان يطمئنهم، حتى جاء باص عراقي فحُمِلت حقائبهم فيه، وطلب إلى السائق عدم التحدث إليهم حتى وصولهم إلى بغداد.

عادوا بالفعل إلى العاصمة العراقية، واتجهوا مباشرة إلى وزارة الداخلية حيث استقبلهم الوزير جميل الملاثة بترحاب كبير، وأمر بإعادة اللجوء السياسي لهم، وهكذا انتهت تلك الأزمة بقرار أعاد لهم وضعهم القانوني وحمايتهم في العراق. بعد أيام قليلة عاد الطلاب إلى الكلية لاستكمال الامتحانات النهائية، فنجح أمجد مظفر وزملاؤه وانتقلوا إلى السنة التالية. ومع بداية العطلة الصيفية انهمك أمجد في المطالعة منذ لحظة وصوله إلى بغداد؛ إذ عاد إلى الفندق وبدأ يواظب على شراء مجلتي الطليعة والكاتب المصريتين اللتين كان يكتب فيهما كبار المفكرين المصريين، إضافة إلى مجلة الحرية اللبنانية الناطقة بلسان القوميين العرب، ومجلة البترول التي كان يصدرها الوزير السعودي السابق عبد الله الطريقي في بيروت.

ولم يقتصر اهتمامه على المجلات، بل اتجه أيضًا إلى شراء الكتب في الاقتصاد والتنمية والتخطيط، وفي الفلسفة، فضلًا عن مؤلفات المفكرين القوميين. وهكذا أخذ يطلع بجدية على جوانب الثقافة المختلفة، قارئًا كل ما يقع بين يديه ليغذي عقله ويصقل وعيه القومي والفكري.

كان الاندماج بين الطلاب السوريين رائعا، إذ نشأت بينهم صداقات متينة، ومع عودتهم إلى الدوام في الكلية وجدوا أنفسهم وسط بيئة تعج بالقوى والآراء السياسية، فكوّنوا علاقات واسعة مع الطلاب العرب والعراقيين من المشارب والاتجاهات المختلفة. وقد كان لأمجد مظفر

أصدقاء من الأردن والبحرين والمغرب والجزائر ومصر والعراق، ومن جميع الأحزاب السياسية التي كانت حاضرة بقوة في الكلية.

فقد ضمت الساحة الطلابية شيوعيين منقسمين بين قيادة مركزية ولجنة مركزية، وبعثيين منقسمين بدورهم بين بعث يميني عراقي وبعث يساري تابع للبعث السوري، إضافة إلى الحركة الاشتراكية العربية التي أسسها المهندس فؤاد الركابي وعبد الإله نصرأوي، والتي بدأت بخط قومي ناصري ثم انحازت إلى الماركسية بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، ما جذب إليها مزيداً من الطلاب السوريين.

أما أمجد مظفر، فقد ظل حرّاً لا ينتمي لأي حزب سياسي في العراق، محتفظاً بصداقاته مع الجميع، و متمسكاً باسمه الذي لازمه بعد نكسة حزيران. ومع ذلك، بدأ في العطلة الصيفية بالانخراط في صفوف الفصائل الفلسطينية المسلحة ليواصل مسيرته النضالية في إطار جديد. دخل أمجد مظفر الأردن، وربما سورية، بهوية فدائي وإجازة صادرة عن أحد مكاتب الفصائل الفلسطينية التي بدأت بالانتشار في بغداد والأردن. كان الدافع وراء ذلك له ولغيره من طلاب الجامعات العربية، خاصة في بغداد ودمشق والقاهرة، هو إقران القول بالعمل، فقد شاع بين المثقفين العرب والكرد بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967 أن الأنظمة السياسية قبل تلك الهزيمة كانت أنظمة برجوازية صغيرة عاجزة عن التطور، وأنها أخفقت عسكرياً ومن ثم سياسياً.

رأى هؤلاء أن الجيوش العربية غير قادرة على إنجاز مرحلة التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية، إذ إنها جيوش أنظمة مهمتها حماية الحكام، وليست مؤهلة لتجاوز هذا الدور. ومن هنا بدأ الطرح النظري عند مجموعة من المفكرين بأن الحل يكمن في زج الشعب مباشرة في المعركة من دون

وصاية، عبر ما سُمّي «حرب التحرير الشعبية». قاد هذا التوجه مفكرون قوميون وماركسيون، وتجسّد عملياً في تنامي دور العمل الفدائي خاصة بعد معركة الكرامة عام 1968 التي شكّلت نقطة تحول، وسار في هذا الطريق حزب البعث السوري بقيادة صلاح جديد، إلى جانب الترويكات الثلاثية المتمثلة برئيس الدولة نور الدين الأتاسي، ورئيس الوزراء يوسف زعين، ووزير الخارجية إبراهيم ماحوس. وقد نتج من ذلك تشكيل منظمة الصاعقة وتسليم قيادتها إلى زهير محسن وهو فلسطيني الأصل، لتبدأ أدبيات الحزب في الترويج لهذا الاتجاه الجديد. وفي إطار الثورة الفلسطينية، برزت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش ووديع حداد، وبتوجيه من المفكر القومي قسطنطين زريق، وقد انطلقت هذه الجبهة أساساً من حركة القوميين العرب التي ضمت شخصيات درست في الجامعة الأميركية في بيروت، من بينهم الدكتور أحمد الخطيب الكويتي، إضافة إلى بعض الأمراء من الكويت والإمارات وغيرها.

أما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فقد انشقت عن الجبهة الأم وتبنّت الماركسية اللينينية مباشرة مع بقائها على وفاق تام مع حركة فتح مدعومة من ياسر عرفات وأبو إياد. وفي العراق، وبعد انقلابي 17 و30 تموز/ يوليو 1968، حين تسلم حزب البعث السلطة بقيادة أحمد حسن البكر، أسست جبهة التحرير العربية وأسندت قيادتها إلى صيدلي فلسطيني وكان عضواً في حزب البعث، وكان نشاطها بارزاً في الأردن شأنها شأن بقية التنظيمات الفدائية الفلسطينية.

أما في جامعة بغداد، فقد كان الانحياز الأكبر بين الطلاب العرب نحو الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، ومن بينهم أمجد مظفر وطلاب

من اليمن والإمارات المتصالحة والكويت والبحرين، بينما اتجه طلاب المغرب العربي من الجزائر والمغرب وتونس نحو حركة فتح التي مثلت بالنسبة إليهم الخيار الأقرب إلى طموحاتهم القومية والنضالية. وبعد نكسة حزيران/ يونيو 1967 اتجه الموقف المصري بقيادة جمال عبد الناصر نحو تعزيز دور حركة فتح وتسليمها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت قد أسست في عقب مؤتمر القمة العربية عام 1964، وكان أمينها العام حينها الأستاذ أحمد الشقيري، المناضل الفلسطيني والحقوقى الذي شغل من قبل منصب ممثل الجمهورية العربية السورية في الأمم المتحدة، وكذلك ممثل المملكة العربية السعودية في المنظمة الدولية، قبل أن يتولى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا انحازت القاهرة بقيادة عبد الناصر إلى حركة فتح وإلى قيادة ياسر عرفات، بوصفها الإطار الأقدر على حمل مشروع الكفاح المسلح. أما بالنسبة إلى الطلاب في جامعة بغداد، فقد كان أمجد مظفر ومعهم مجموعة من الطلاب العرب بصدد تشكيل منظمة شبابية تستلهم مفهومات حرب التحرير الشعبية، من دون أن تندمج في أي من التشكيلات القائمة آنذاك، سعيًا للحفاظ على استقلالية توجههم وإرادتهم. كانت العلاقات بين هؤلاء الطلاب قائمة على الصداقة أكثر من كونها تنظيمية، وهكذا وجد أمجد مظفر نفسه قريبًا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى جانب مجموعة من الطلاب من فلسطين والأردن والبحرين واليمن والخليج. كان دورهم خلال أيام الدراسة يقتصر على جمع التبرعات والدعاية، أما في الصيف فكانوا يلتحقون بدورات تدريبية مكثفة على استعمال السلاح والقتال القريب، ويعيشون في القواعد المنتشرة في غور الأردن وشماله، أو يعملون في المكاتب لتقديم الدعم النفسي والإعلامي للجبهة، فيما انضم آخرون إلى الجبهة الديمقراطية، وغيرهم إلى حركة فتح.

وعندما خرجت الفصائل الفلسطينية من الأردن بعد حوادث أيلول/ سبتمبر 1970، بقيت صلة أمجد مظفر شخصية مع بعض قيادات الجبهة الشعبية من دون انخراط عملي مباشر. وفي درعا شارك في إذاعة فلسطين التي كانت تبث من خيمة هناك، إلى جانب السيدين أحمد عبد القادر ونبيل العربي الذي أصبح لاحقاً وزيراً للإعلام، وشخص آخر تولى منصب الأمين العام للرئاسة الفلسطينية، لكنه اضطر إلى الانسحاب بضغط من أسرته، إذ كان صوته معروفاً فخشوا عليه. ومع ذلك ظل على اتصال ببعض القيادات في قاعدة سحم الجولان وفي بيروت قبل أن ينقطع نهائياً بعد أن توظف في دمشق، إذ أصبح معيلاً لأهله الذين لم يكن لهم غيره. وهكذا تعايش أمجد مظفر مع الاسم الذي رافقه خلال غربته، واستمر في النهج الذي اختاره عن قناعة ملتزماً بخط المد القومي التحرري من أجل استكمال حركة التحرر الوطني والعربي، على الرغم من جميع الصعاب التي واجهته. لقد كان هذا الاسم من صنعه، اختاره بنفسه ولم يفرض عليه، ليكون وسيلة للتورية يستفيد منها أهله وأصدقاؤه بعيداً من أعين السلطات التي كانت تراقب كل من يُذكر اسمه أو يُتابع حياته في الاغتراب القسري.

امتدت هذه المرحلة من عام 1964 حتى 1970 وما بعدها، ثم اختفى الاسم وطواه النسيان عن عمد ومع سبق الإصرار، لكنه بقي رمزاً يذكره أمام أولاده الذين كبروا وهم يعتزون باسم أبيهم الحقيقي والاسم الذي اتخذته للتورية. وقد حفلت مذكراته بهذا الاسم في جميع مراحل السردية التي حملت عنوان «الرؤوس الحامية» تعبيراً عن الألفة والكبرياء وتجاوز الصعاب. نعم، إنه أمجد مظفر الأول.

الفصل الثاني

أمجد مظفر الثاني (من 2005 إلى 2011)

في الرواية الحقيقية، مثل هذا الاسم الجديد بداية لمرحلة جديدة وطريقة مبتكرة في التورية، بعد سلوك طريق الثورة ضد الاستعمار الجديد، ومواجهة غزو واحتلال جديدين في القرن الحادي والعشرين لبلد عربي إسلامي ذي مكانة مهمة في تاريخنا القديم والمعاصر، كان ذلك تجسيداً لوحدة الأمة وضرورة الدفاع عنها، خاصة حين تشتد الأزمات وتفرض قضايا تتطلب التضحية والفداء، ومن غير الشباب يكون لها سنداً؟ وهكذا كان.

لقد انبثقت هذه الهبة الشبابية من جذور عميقة في تاريخ الأمة، من مآسي واحتلالات القرن العشرين، وما رافقها من إنجازات وخسائر وانكسارات، وكانت أبرز تلك المحطات نكبة فلسطين عام 1948، ثم هزيمة حزيران/ يونيو المذلة عام 1967 وما تبعها من خيبات، قبل أن يسطع نصر تشرين الأول/ أكتوبر 1973. إلا أن مسار الحوادث سرعان ما انحدر نحو اتفاقيات الاستسلام والاعتراف بالكيان الصهيوني في كامب

ديفيد عامي 1978 و1979، ثم اتفاقية أوسلو الأولى عام 1993 والثانية في طابا عام 1995، وصولاً إلى وادي عربة في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، لتكتمل سلسلة التراجعات التي تركت بصمتها على وجدان الأمة وأجيالها.

وردًا على ما جرى، فإنَّ الصحوة الإسلامية بين الشباب المسلم كانت قد بدأت في وقت أبكر مما يُظن، وإذا كانت بعض الاتجاهات الأولى قد مالت نحو الماركسية في أوساط من شباب الأمة بعد هزيمة 1967، فإن إرهابات الصحوة الإسلامية بدت قوية منذ إعدام سيد قطب في 29 آب/ أغسطس 1966، بعد اتهامه بالانتماء إلى تنظيم سري مسلح منحل للإخوان المسلمين، والسعي لقلب نظام الحكم بالقوة. وقد تعاظمت تلك الإرهابات خاصة بعد صدور كتابه الشهير «معالم في الطريق» الذي رآه النظام في مصر تحريضًا على مواجهة الدولة، بينما عدّه الإسلاميون دليلًا على وجوب التمرد على ما وصفوه بالدولة الكافرة.

تتسم العقيدة الإسلامية عند سيد قطب بخصائص جعلتها في نظره العقيدة الوحيدة الصحيحة بين العقائد الأخرى، ومن أبرز سماتها: الربانية والثبات، موافقتها للفطرة، الشمول والكمال، السهولة واليسر، والإيجابية، وهي عقيدة حاكمة على غيرها، ينبثق منها نظام شامل للحياة. وهكذا بدأ الناس في بلاد المسلمين يتوجهون إلى الله تعالى، متوسلين إليه لإيجاد حلول لمشكلات الحرية وتنمية العقيدة والروح الإيمانية، بعد سلسلة من الإخفاقات التي منيت بها الأنظمة الوضعية في معالجة قضايا المجتمع، من تفاقم الفقر وتدهور السلوك وصولاً إلى البؤس العام. ومع هذا التحول، امتلأت المساجد بالمصلين، وانخرط عدد متزايد من الشباب في تبني

الدعوة الإيمانية طلبًا للقرب من الله، وحفاظًا على العفة، وإدراكًا لضرورة الانضباط في أداء الفرائض.

ومن هنا وجد القادة والمفكرون الإسلاميون والدعاة فرصة لاستثمار هذه الصحوة الدينية بين الشباب، فظهرت جمعيات الإخوان المسلمين في الأقطار العربية والإسلامية المختلفة لتولي هذا الاهتمام، مع تأكيدهم أنهم دعاة يقتصر دورهم على التوجيه. إلا أن حركات أخرى نشأت على يسار الإخوان، نظمتها أشخاص خرجوا عن منهجهم وقد عدّوا أن الهجرة إلى الله تستلزم صوغ اتجاهات جديدة أكثر عمقًا وتأثيرًا في مواجهة الأنظمة.

ابتداءً من عام 1971 ظهرت في مصر حركة «التكفير والهجرة» بقيادة شكري مصطفى، التي دعت إلى تكفير مرتكبي الكبائر والطعن في الصحابة معبرةً عن غضب تجاه الواقع الاجتماعي، وقد اعتمدت هذه الحركة منهج ابن تيمية في التعامل مع الخوارج وأهل البدع، حيث يكفرون بالذنوب والسيئات ويرون أن دار الإسلام دار حرب، الأمر الذي يترتب عليه استحلال دماء المسلمين وأموالهم وعدّ ديارهم دار إيمان، ومثل ذلك يقول الرافضة، فكان الرد عليهم بتكفيرهم وقتلهم.

والكفر في هذا السياق نوعان: كفر عمل وكفر جحود؛ أما كفر الجحود فهو إنكار ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من عند الله عنادًا وجحودًا، أكان في أسماء الرب أم صفاته أم أفعاله. وشروط التكفير عند (ابن باز) قسمان: قسم يعذر فيه بالجهل، وقسم لا يعذر به بالجهل، فإذا كان المسلم قد وقع في الشرك بالله وعبد غيره، فإنه لا يعذر لأنه مقصر، لم يسعَ إلى التعلم ولم يتبصر بدينه، فيعدّ غير معذور في عبادته لغير الله، أكانت تلك العبادة للأمم أم للأشجار أم للأحجار أم للأصنام، وضوابط التكفير عند

الشيخ (ابن باز) مرتبطة بالآثار الاجتماعية وتفكيك المجتمع وبث الحقد والكراهية، كما يؤجج التعصب الطائفي، ويؤدي إلى تمزيق وحدة الأمة الإسلامية. وخوارج العصر هم الذين خرجوا عن منهج الاعتدال في الدين، والكفر هو مصطلح إسلامي بمعنى نقيض الإيمان بالله الواحد، ويشمل تكذيب النبي في أي شيء مما جاء به ويعدّ ضرورة في الدين.

وشروط التكفير عند (ابن تيمية) ثلاثة، لا بدّ من اجتماعها فيمن ارتكب عملاً يستحق عليه الوعيد كاللعن والكفر، وإذا سقط شرط منها يمنع لعن الشخص وتكفيره، ومن هذه الشروط: العلم، أي أن يُدرك الشخص أن ما يقوله أو يفعله أو يعتقده يُعدّ كفرًا، فلا يُحكم عليه بالكفر إلا بعد التأكد من معرفته بحقيقة ما ارتكب. وفي سورية ظهرت حركة مروان حديد في حماه بحلول 1970، واستقل بنفسه عن الإخوان المسلمين عام 1975، وفي العام نفسه أسس حركة الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين، وقاد أول ثورة مسلحة في سورية 1976 ضد حزب البعث والطائفة النصيرية الحاكمة، في مواجهة سياسات القمع الوحشية التي كان يمارسها نظام حافظ الأسد. وبعد عام 1967 شارك مروان حديد في العمل الفدائي ضد إسرائيل، وكانت مناسبة لدفع الشبان للمشاركة والتدريب على القتال، وقد خالف رأي كثيرين من جماعة الإخوان المسلمين السورية، وقُتل مروان حديد عام 1976 في سجن المزة، وهو من مواليد 1934. وتساعد المد الإسلامي كثيرًا في الدول العربية، ابتداءً من مصر ومن ثم في سورية وفي السعودية تأثرًا بمذهب ابن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب، وعُرفت هذه الحركة باسم الحركة الوهابية التي تدعو إلى تحرير الدين من انحرافه وزيارة القبور والتوسل بالأموات، وكانت مظاهرها واضحة في المملكة العربية السعودية، من خلال الصلاة الإجبارية، إغلاق المحالّ عند الأذان،

واللباس الإسلامي الكامل للمرأة، ومنع سفرها من دون محرم، إضافة إلى الفصل بين الذكور والإناث في الجامعة والمدارس، كما كان لرجال «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» دور بارز في فرض هذه التعاليم، وكانت لهم سلطة مؤثرة خاصة على الشباب.

أما في سورية فقد وقعت حوادث حماة الشهيرة في عام 1982، حين شنّ النظام حملة عسكرية واسعة بعد هجوم نفذته عناصر من الإخوان المسلمين أو الطليعة المقاتلة على أحد فروع حزب البعث. وجاء رد النظام عنيفاً ومدمراً، إذ استباح المدينة بما فيها من بيوت ومكاتب وأسواق ومساجد، وارتكب مجزرة شاملة قُدر عدد ضحاياها بنحو 40 ألفاً من سكان حماه. ولم تقتصر الحملة على المدينة وحدها، بل امتدت إلى مناطق أخرى مثل جسر الشغور، وحمص، وبعض أحياء حلب، ومعرة النعمان، حيث استخدم النظام كامل ترسانته العسكرية في حملة تأديبية قاسية ضد المدنيين، من دون تمييز بين طفل أو امرأة أو رجل مسن.

واستكملت قوات رفعت الأسد هذه الحملة بهجوم على سجن تدمر، بعد إشاعة خبر انقلاب عسكري على نظام حافظ الأسد، فأخرج نحو 900 سجين، معظمهم من الإخوان المسلمين، ليُستهدفوا بطائرات الهليكوبتر ويُقتلوا بدم بارد. واعتقد النظام أن هذه الحملة العنيفة التي جرت التغطية والتكتم عليها إعلامياً، قد نجحت في تأديب الشعب السوري بأسره، وظهرت في أعقابها قيادات جديدة منحت نفسها الحق في استثمار ذلك لدى الرئيس حافظ الأسد، موهمة إياه بأنها هي التي حمت سلطته، ومن ثم وجب أن تُسلم إليها مفاتيح الدولة، وهو ما تحقق بالفعل.

وعلى المستوى الشعبي بدأ التوجه نحو المساجد لأداء الصلاة، وشُجّع

هذا المسار، ثم جرى التخطيط على نحو منهجي لاستيعاب الظاهرة، فصدر القانون رقم (49) الذي نصّ على معاقبة كل من ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين بالإعدام. كما وُضعت شروط خاصة لقبول الطلاب في كلية الشريعة، أبرزها الانتماء الحزبي إلى جانب تنظيم عمل الدعاة وخطباء المساجد ومراقبة نشاطها. وانتشرت في تلك الفترة معاهد الأسد لتحفيظ القرآن تحت رقابة صارمة تستهدف الجيل الجديد، كما أسست منظمة نسائية باسم «القيسيات» لمتابعة نشاط النساء المسلمات، خصوصًا الفتيات. وفي السياق ذاته جرى تطويع مجموعة من العلماء لخدمة النظام، من بينهم المفتي العام أحمد كفتارو والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، إلى جانب إنشاء معاهد مثل «معهد النور» بإشراف كفتارو وأبنائه، و«معهد فرفور» بإشراف الأخوين فرفور. ومع اتساع هذه الشبكة استقطب مزيد من العلماء في المدن السورية لتشكيل «لوبيات» دينية تخدم توجهات السلطة. وكان إقبال الشباب حديثي السن قويًا، بفعل قوة الجذب الدعوية من الوكلاء، والانخراط في هذا الاتجاه، وكان الجميع تحت أعين الأجهزة والمخابرات التي توسعت بفروعها في كل اتجاه وفي جميع المحافظات. ومع مرور الوقت تعاظمت سطوة هذه الأجهزة، فلم تقتصر على الداخل السوري فحسب، بل امتدت أيضًا إلى لبنان بعد دخول القوات السورية إليه عام 1976، حيث فرضت حضورها ونفوذها هناك. وفي هذا المسار العملي، بدأت المساجد تستقطب أعدادًا متزايدة من الشبان تحت شعار تعليمهم أصول الدين، وقد اندفع كثيرون للاستفادة من الدروس الدينية التي كان يلقيها بعض الأئمة، لكن ذلك جرى تحت إشراف مباشر من الأجهزة الأمنية. ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، بدا هذا المشهد أكثر وضوحًا، إذ استمرت الظاهرة حتى بعد وفاة الرئيس

حافظ الأسد وتوريث الحكم لابنه، حيث تكاثر المصلون في المساجد وازداد حضور حلقات الدروس الدينية.

ومع هذا التوسع، بدأت مظاهر التشدد تظهر في الشكل والسلوك، فانتشرت موجة إكرام اللحية وحلق الشوارب، وارتداء الجلابيات القصيرة، والحرص على صلاة الفجر والالتزام بجميع الصلوات الجماعية في المساجد. كما أخذ الشبان يبحثون عن المساجد التي تضم خطباء أو محدثين ذوي شهرة أكبر، حتى تكاثر المريدون حول هذا الشيخ أو ذاك المسجد، وبرزت حالة من التعصب لشخصيات بعينها، وكان الأكثر تأثيراً بينهم من يرفع صوته ويطلق في الدرس الديني، مستخدماً أسلوباً إنشادياً في الإلقاء، مع الاستشهاد المتكرر بأقوال السلف الصالح وإبراز مواطن القوة في تراثهم. ازداد تعلق الشبان بالموجة الدينية مع نهاية الحرب العراقية- الإيرانية التي لم يكن النظام السوري راضياً عن نتائجها، بينما عدّ العراق ومعه قطاعات واسعة من العرب، خصوصاً المتدينين، أن ما جرى يمثل انتصاراً للإسلام على الفرس. وبعد انتهاء تلك الحرب أقدم الرئيس صدام حسين عام 1991 على غزو الكويت واحتلالها لساعات معدودة، مستنداً إلى خطاب ديني يربط فعله بالإيمان وتوفيق الله، غير أن هذا الغزو سرعان ما استدعى حشوداً عسكرية ضخمة من الولايات المتحدة وبريطانيا ودول غربية وعربية شاركت في حرب تحرير الكويت ضمن تحالف ضم نحو ثلاثين دولة، وانتهت الحرب بطرد الجيش العراقي وتدمير قوته الأساسية في أثناء انسحابه، وفرض الاستسلام عليه وإعادة الكويت من دون إسقاط النظام مباشرة، إذ فرضت عليه عقوبات قاسية بهدف إسقاطه تدريجاً من الداخل. لاحقاً، جرى اختلاق قضية «أسلحة الدمار الشامل» لتبرير استمرار الضغط على العراق، وربط النظام العراقي بتنظيم القاعدة

بقيادة أسامة بن لادن، خاصة بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 حين اصطدمت طائرات مدنية ببرجي مركز التجارة العالمي في نيويورك ما أدى إلى انهيارهما ومقتل نحو 3300 شخص.

أثارت هذه الهجمات غضب الولايات المتحدة في عهد الرئيس جورج بوش الابن الذي أعلن أن منفذيها كانوا 19 عضوًا من تنظيم القاعدة ينحدرون من السعودية ومصر وأفغانستان وباكستان. وبالتعاون مع رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، تقرر غزو أفغانستان لرفضها تسليم بن لادن ثم استهداف العراق بذريعة أسلحة الدمار الشامل وحماية إسرائيل. وفي كانون الثاني/ يناير 2003 بدأت الاستعدادات لغزو العراق الذي كان منهكًا بالعقوبات ومجردًا من أسلحته الفعالة بفعل المراقبة الدولية، ومع ذلك حاول النظام العراقي تحريك الشارع العربي معتقدًا أن ذلك قد يغير المعادلة لمصلحته.

وفي سورية انخرط المفتي العام والخطباء ووسائل الإعلام الرسمية من إذاعة وتلفزيون في الدعوة إلى نجدة العراق عبر خطبة أعدتها أجهزة المخابرات للتخلص من الشبان ذوي الميول الإسلامية الذين كانت تشك بهم، وفي الوقت نفسه الظهور بمظهر مقاومة الإمبريالية كما اعتاد النظام أن يفعل. أما أسرة الشرع المكونة من حسين وزوجته وأولاده وبناته تعيش في ظروف ممتازة ولديهم دخل جيد، من محل صغير (ميني ماركت) يعمل فيه الأبناء بالتناوب: جمال وعلي وأحمد وحازم أحيانًا، كما افتتح الأب مكتبًا لتجارة العقارات وتقديم الاستشارات الاقتصادية، متخصصًا بدراسة الجدوى وتقويم المشاريع الاقتصادية، وذلك بعد إنهاء عقده مع رئيس الوزراء، حيث كان يعمل خبيرًا اقتصاديًا. وفي تلك الفترة كانت سورية

تصدّر ما يقارب 400 ألف برميل نفط يوميًا، إضافة إلى 300 ألف برميل يوميًا لمصفاةي حمص وبانياس، وقد عمل حسين في مكتب تسويق النفط مديرًا للعمليات، ولاحظ أن عمليات البيع كانت تجري وفق ما تحدده الشركات المشتريّة من دون أي رقابة، في ظل تواطؤ واضح من العاملين في المكتب الذين ارتبط بعضهم بمكتب المالكي الذي يديره نزار الأسعد وغسان مهنا، وتحت هيمنة محمد مخلوف (أبو رامي). وكان هذا المكتب هو الجهة التي تؤهل الشركات لشراء الخام السوري وتصدير المنتجات النفطية كالمازوت والكبروسين والغاز.

وبتحريض من داود حيدو، رئيس لجنة تسويق النفط، وبمساندة رجل رئيس الوزراء في المكتب حسني السيد، قرر رئيس الوزراء محمود الزعبي إنهاء العقد المبرم مع الخبير حسين الشرع. وعندها أدرك حسين الشرع أنه لا بد أن يبحث عن عمل، فعرضت عليه وظيفة في مدينة الدمام مستشارًا لغرفة الصناعة والتجارة، كما عرض عليه منصب في منظمة الأوابك بالكويت التي كان قد تسلّم أمانتها العامة السيد عبد العزيز التركي، الوكيل الأول لوزير البترول السعودي زكي اليماني، وذلك بتوصية من فاروق الحسيني مدير الإدارة الاقتصادية في الوزارة. إلا أن حسين لم يسافر، إذ كان أولاده قد كبروا وأصبحوا بحاجة إلى رعاية أكبر، فكان الحل افتتاح مكتب خاص به، خاصة أن أحد أبنائه يدرس على نفقته في روسيا، والآخر في لبنان، وهذا ما جرى بالفعل.

إلا أن الابن الأصغر الذي اعتاد ارتياد مساجد الحي، بدأت تلوح عليه مظاهر التدين المبالغ فيه، فقد جاء في أحد الأيام يشني على الشيخ أحمد كفتارو لأن إمام المسجد من جماعته، لكن والده لم يكن يرتاح لكفتارو

بسبب ولائه لحافظ الأسد. وفي مناسبة أخرى، امتدح الدكتور محمد راتب النابلسي أستاذ كلية التربية المعروف باعتداله ووسطيته، فشجعه والده على ذلك.

ومع حلول فبراير/ شباط 2003 بدأ أحمد يغيب عن البيت بلا تفسير مقنع، كانت والدته تبرر غيابه بأنه عند أصدقائه، لكن والده كان صارماً في هذا الأمر ولا يقبل أن يبيت أحد أبنائه خارج المنزل. وفي أحد الأيام صرحت الأم لزوجها قائلة: «أحمد في العراق». فدهش الأب وسألها: «ماذا يفعل هناك؟» فأجابته: «اتصل من بغداد، وهو هناك للدفاع عن العراق إذا هاجمته الولايات المتحدة». أصيب والده بالدهشة وأبدى استنكاره، إذ إن أحمد لم يخدم في الجيش ولا يعرف استعمال السلاح، وإن كان في أعماقه يقول: «لو كنت شاباً لذهبت». فسأل زوجته عن كيفية سفره، فأجابته: «كان معه جواز سفر، وركب سيارة من منطقة السيدة زينب متجهاً إلى بغداد وهو الآن في فندق بمنطقة الكرخ».

وقع الهجوم على العراق في التاسع عشر من مارس/ آذار 2003، فاحتلّ البلد وسقط نظام الرئيس صدام حسين. وبعد خمسة أيام اتصل شاب مصري بعائلة أحمد ليخبرهم أن الحدود السورية عند منطقة القائم لا تسمح له ولأمثاله بالعودة إلى سورية، عندها سارع والده إلى الاتصال بمكتب وزير الداخلية وخاطبه بغضب: «كيف تمنعون ابني الذي ذهب لنصرة العراق من دخول وطنه؟» فهدأه المسؤول وأرشده إلى العقيد أدهم إسماعيل مدير الهجرة والجوازات، مؤكداً أنه على علم بالقضية.

توجّه والد أحمد على الفور إلى العقيد وهو في حالة غضب شديد، لكن إسماعيل هدأه وأوضح أن سورية لم تمنع أحداً من مواطنيها أو من

العرب من الدخول عبر الحدود العراقية، حتى أولئك الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية، ثم استدعى مساعدًا وكلفه بالاتصال بمراكز الحدود السورية في العراق والأردن بحضور والد أحمد، فجاءت الإجابات جميعها بالنفي وعدم معرفة هذا الاسم. وبعد طول انتظار، قال العقيد: «اترك لنا رقم هاتفك، وسنتواصل معك حال توصلنا إلى شيء». عند وصولهم إلى معبر القائم تلكأ المسؤولون قليلاً، ثم جاءت الأوامر بالسماح لهم بالدخول بعد أن أخذوا بيانات كل منهم، وهكذا عبروا. كان والده شديد التأثر بما جرى وألقى اللوم عليه لأنه غير متدرب، متسائلاً: «وبماذا ستحارب؟».

كانت العائلة تمتلك متجرًا مغلقًا، وبعد أيام قليلة طلب أحمد إلى والده السماح له بفتح المتجر لبيع الموبايلات، وسيساعده في ذلك صديق يجيد صيانتها، وأضاف أنه يحتاج إلى جهاز تلفزيون زائد من البيت ليستعين به في المحل. فأخذه وافتتح المشروع بالشراكة مع صديقه، لكنه اشترط على والده ألا يتدخل في عمله، فوافق والده على ذلك. بعد أسبوع واحد من افتتاح المحل أقدم أحمد وصديقه على افتتاح محل آخر في شارع متفرع عن منطقة الصالحية، المركز التجاري الحيوي في دمشق، فاستغرب والده الأمر وقال له: «دع عملكم هنا يقلع أولاً، ثم توسعوا، أما الآن فكيف لكم ذلك؟».

وبينما كان الأب يجلس في مكتبه المجاور بدأ يلاحظ أن الداخلين إلى محل ابنه كانوا رجالاً ملتحين يرتدون جلابيات قصيرة ويمكنون عنده ساعات طويلة. أثار ذلك في نفسه الريبة فدخل عليهم قائلاً بحدة: «ماذا تفعلون هنا؟ هذا مكان رزق، فكيف ستدخل امرأة أو فتاة وترى مناظركم بهذا الشكل؟». لم يجيبوا، بل انسحبوا بصمت. إلا أن الأمر تكرر مرارًا،

عندها انفجر الأب غاضباً فهاجمهم قائلاً: «ألم تفهموا بعد؟ ربما يكون صديقكم هذا خجلاً منكم، أما أنتم فلا تعرفون الحياء!». ثم التفت إلى ابنه الذي ظل مطرقاً لا يرفع رأسه ولا يجيب. وبعد يوم جاء إليه ليقول له: كيف تقرّ عني أمامهم وأنا أميرهم؟ الأب: أميرهم! كيف؟ هل تريد أن تخفينا؟ هذا النظام لا يرحم يا ولدي، البس ما اعتدت أن تلبسه سابقاً وصل في البيت ولا تسلط علينا وعلى مستقبلك من لا يرحم، لكن الشاب أحمد ازداد تطرفاً.

اعتاد والده أن يستمع إلى الأخبار دائماً، وإذا ما عاد أحمد إلى المنزل وشاهد إحدى المذيعات تطل على شاشة الجزيرة لتقدّم الأخبار كان أحمد يغلق التلفاز محتجاً على وجود امرأة على الشاشة، الأمر الذي كان يتسبّب بحدوث مشادة بينه وبين والده، وغالباً ما يخرج بعد ذلك من المنزل ممتعضاً. استمرت هذه الحال قرابة شهر، إذ كان أحمد يذهب إلى الجامع لأداء صلاة الفجر، وفي رمضان كانت العائلة تتناول الإفطار وتجلس لشرب الشاي بينما هو لا يزال مستغرقاً في المسجد. نصحه والده مراراً وحذّره من أن الجامع مراقب من المخابرات وأنهم يسجلون أسماء المصلين، لكنه لم يُعر الأمر اهتماماً.

ثم فجأة اختفى بعد أن أخذ المبلغ المخصّص لقسط الجامعة لتسجيله في السنة الثانية، وبدأت الأسرة تسأل عنه من دون أن تجد جواباً. وفي عام 2004 حاول السفر إلى السعودية لأداء العمرة، وكان قد أداها من قبل، فكلّف والده أخاه الأكبر حازم بالذهاب إلى الحافلة التي تقل المعتمرين لإخراجه وإعادته، وهذا ما فعله. كان أحمد مهذباً في حياته داخل المنزل فلا يرد على أحد بغلظة، لكنه بدأ يميل إلى الانعزال في غرفته فلا يخرج إلا لتناول الطعام. لاحظ والده أنه لم يعد يواظب على ارتياد الجامع فاستبشر

خيرًا، غير أن الموقف الذي جرى معه في المسجد حين طرده الإمام خشية إثارة الشبهة حوله وحول رواد الجامع، جعله يدخل في حالة من الحزن العميق، وازداد تطرفًا وانحيازًا إلى العزلة داخل البيت. ثم اختفى فجأة مرة أخرى، وقيل إنه عند أصدقاء له في منطقة جديدة كانوا جيرانًا للأسرة، لكن غياب طال ولم يُعرف له أثر. وكان والده شديد العصبية تجاه من يسأل عنه، ولا سيما والدته التي لم تكن تعلم شيئًا عن مكانه.

في عام 2005 بدأت أجهزة الأمن تستدعي والد أحمد إلى فرع فلسطين، فأرسلوا إليه في البداية ورقة استدعاء مع أحد عناصر المخابرات، يطلبون حضوره عند الساعة التاسعة صباحًا إلى الفرع المقابل لجامع الرفاعي في كفر سوسة. امتثل للأمر، فقاد سيارته وركنها في مكان قريب ثم دخل المبنى حيث تركوه ينتظر نحو ساعة كاملة، بعد ذلك حضر شاب حديث السن خاطبه ببرود طالبًا إليه تزويده باسمه وعنوانه، وكأنهم يجهلون من يكون! ثم سأله إذا كان متعلمًا، وعن أسماء أولاده، فذكر له أسماء أربعة من أبنائه متعمدًا ألا يذكر الخامس. فقال له المحقق: «وأحمد؟» فأجابه الوالد: «من المؤكد أنه معتقل عندكم». فنفى المحقق الأمر، ثم بدأ يطرح الأسئلة: «هل يصلي؟» فأجابه الوالد: «كلنا نصلي، ألسنا مسلمين؟ وعلى سبيل المزاح، وأنت ألا تصلي؟» فسكت المحقق قليلًا، ثم عاد يسأل: «هل أطلق لحيته؟» فقال الوالد: «مثل لحيتك تمامًا، وهذا المظهر أصبح شائعًا بين الشبان». بعدها طلب المحقق إليه أن يذكر أسماء إخوته وأخوال أولاده وأبناء العم وأماكن سكنهم، ثم أخبره بأن ابنه متهم بالانتماء إلى جماعة إرهابية، فاستغرب الأب وسأله: «وكيف عرفتم؟ هل حققتم معه أصلًا؟» كان يريد أن يورط المحقق بالاعتراف، إذ كان يعتقد أن ابنه معتقل لديهم أو في أحد الفروع الأمنية.

وحين شدّد المحقق في أسئلته، بادره الوالد بسؤال: «وأنت ماذا درست؟» فأجاب المحقق: «أنا خريج معهد فنون رسم وغيره» فقال له حسين ساخرًا: «يا أخي، المحقق ينبغي أن يكون حقوقيًا أو قانونيًا، ثم تسألني إن كنت متعلمًا، وأنا أحمل شهادات عليا وكنت مستشارًا في رئاسة الوزراء». عندها ترك المحقق مقعده ودخل على رئيسه في ما بدا أنه للتشاور، ثم عاد وقال: «بإمكانك أن تخرج».

بعد أشهر قليلة جاء مساعد آخر يحمل ورقة وقال لحسين بنزق: «يا أخي والله تعبت حتى وصلت إليك، وتكلفت مصاريف القدوم عبر سيارة أجرة». كان يلمح إلى أنه يريد تعويضًا عن تعبته، ولكن حسين لم يعتد أن يعطي لمثل هؤلاء، وإذ به يسلمه تبليغًا بضرورة حضوره إلى الفرع عند مفرق السيدة زينب مقابل أحد الأحياء عند الساعة التاسعة صباحًا. وفي اليوم المحدد قاد سيارته وركنها بعيدًا عند الفرع الأمني ومعه الورقة، فاستقبله شخص بدين أطلق شاربيه كيفما شاء، وطلب إليه الذهاب إلى المكتب الآخر، فاستقبله أحدهم وقال له: مسألتك بسيطة، اتصال بالهاتف الأرضي من مكتبك. فأجابه: ولكن هذا مكتب وكثير من الناس يطلبون إجراء مكالمة من عندي، وهذا تصرف خاطئ. بدأ يتمايل على كرسيه وخرج، وبعد لحظات عاد ومعه شخص يصحبه إلى الطبقة الثانية من المبنى، دخل وألقى التحية، كان هناك شاب في أواخر العشرينيات اسمه هشام، قال له: «هذا ملف ابنك» مشيرًا إلى مصنف أمامه «ابنك مطلوب وسنلقي القبض عليه عاجلاً أم آجلاً»، فقاطعه: «ألم تلقوا القبض عليه حتى الآن؟ إنه مسجون عندكم منذ مدة»، فأجاب: «أبدًا، ولكن أنتم أهله ولا بد أنكم تعلمون بمكانه، ومن واجبك أن تحضروه للحفاظ على حياته كي لا تضطر إلى قتله. لا يوجد أي تهمة بحقه، عندما يحضر سيبقى هنا ليومين أو

ثلاثة ثم يخرج، إن لابنك صديق متهم بالقضية ذاتها اسمه (ليث عباس) مضت على ملاحقته تسعة أشهر، وكثيراً ما حاولنا القبض عليه وكان يهرب دائماً، عندها استدعيت والده ووالدته وأخواته وقلت لأبيه: إذا لم يسلم ابنك نفسه غداً سأضطر إلى اعتقالك مع العائلة كلها صغيراً وكبيراً. عندها بدأ أبو ليث يبكي ووعدني بإحضاره، وفعلًا في اليوم التالي جاء ليث بنفسه وبقي لدينا لمدة يومين ثم خرج لعدم وجود تهمة بحقه». عندها صرخ أبو أحمد (حسين) قائلاً: يا سيد، لقد راسلت رئيس الجمهورية، ومنذ يومين اجتمعت مع أبو وائل (محمد ناصيف) وأكد لي أن ابني معتقل في الأمن السياسي عند (محمد أديب زيتون) الذي استلم إدارة الأمن السياسي مؤخراً، وأخبرني أنه بعد أن ينتهي من توزيع الضباط والسيارات ويقوم بالترتيبات، سيتصل به لإخراج ابني».

هدأ هشام فجأة ولم ينبس بكلمة، وأطرق برأسه أرضاً وقال: «نحن نعمل لمصلحة ابنك، فالمعتقلون في العراق يرسلون رسائل لأهلهم، تصل إلينا فنفتحها ونقرأها، لكن لم تصلنا أي رسالة من ابنك»، رد الأب بحزن: «إذا لم يكن معتقلاً عندكم، فربما يكون قد قُتل في هجوم الطائرات الأميركية على مركز القائم العراقي وربيعة القريب من الموصل، لكنني أرجح أنه معتقل بحسب ما سمعت، للأسف أنتم لا تتبادلون المعلومات، وكل فرع من فروعكم يتباهى بالتكتم على المعتقلين»، فقال هشام: «يا عم بإمكانك أن تخرج» فغادر الأب المكتب. وبعد يومين وبينما كان متوجهاً إلى مكتبه اقترب منه شاب حليق الرأس والذقن، سار إلى جانبه وقال له: «أتعرفني يا عم؟» أجاب: لا، على الرغم من معرفته به، فقال الشاب: «أنا ليث»، ودخل معه إلى المكتب وجلس بجانبه وسأله همساً: «أين أحمد؟» فصرخ في وجهه قائلاً: «أحمد صديقك ومن المفروض أن تعرف أنت أين هو، لا أن

تسألني عنه!» وعندما رأى انفعاله، قال له: «أنت كنت قبل أربعة أيام في فرع الإرهاب، وأخرجوك، والآن تأتي لتسألني عن أحمد، لقد كنتما معاً، وكنت أراك تأتي إليه مع الآخرين بلحاكم الطويلة وجلاياتكم القصيرة، وتجلسون عنده طويلاً، وقد نبهتكم مرّات كثيرة بأن هذا مكان للرزق، ولكن يبدو أن لكم مآرب أخرى، اخرج من عندي ولا أريد أن أراك»، عندها كشف له ليث عباس حليق اللحية والرأس سرّاً وقال: «كنا ثلاثة أشخاص (بسام الحصري وأنا وأحمد) قررنا الذهاب إلى العراق، فذهبنا إلى القامشلي، وهناك دلّنا أحدهم على شخص يملك محل أحذية، ويعمل في تهريب الأشخاص إلى العراق، وبالفعل هربنا إلى العراق، فدخلنا بلدة (البعاج) على الحدود السورية العراقية وهي بلدة كبيرة، واستأجرنا بيتاً هناك، وكنا لا نخرج إلّا ليلاً إذ لم نستطع الخروج نهاراً، لأن أشكالنا ولهجتنا كانت مختلفة عن أهل المنطقة، وبقينا معاً لمدة أسبوع أو 10 أيام، ثم قررت أنا وبسام العودة إلى سورية، لكن أحمد رفض وقال: طالما جئنا يجب أن نستمر، وهذا ما كان. بسام قد اعتقل وأودع السجن في قبو فرع المنطقة، بينما بقيت أنا ملاحقاً لمدة تسعة أشهر، وكان أهلي يتسترون علي، وصل الأمر إلى استدعاء عائلتي بأكملها إلى فرع الإرهاب، وهددوا والدي بسجن العائلة كلها، كانوا يتبعونني باستمرار، حتى إن المسؤول في إحدى المرات هدد بقتلي بدلاً من اعتقاله، عندها وعد والدي بإحضاري. لقد حققوا معي وسألوني كثيراً عن أحمد، وأخبرتهم أنه في العراق». استمع والد أحمد بصبر إلى حديث ليث، وأخيراً قال له: «وأنت أتيت الآن لتأخذ معلومات مني، وأنا كما تعلم ليس لدي ما أقوله غير أنني لا أريد رؤيتك». كان مندوبو الأمن في منطقة المزة فيلات يأتون إلى المكتب بين حين وآخر، يجلسون ويسألون، وكان الجواب دائماً -وهو الحقيقة- «لا أعلم».

وفي عام 2008 جاء مندوب فرع المنطقة وكان شاباً يُدعى أبو جعفر، وكان يزور المكتب بين يوم وآخر، حيث أبلغ والد أحمد بضرورة الحضور في اليوم التالي إلى فرع المنطقة القريب من فندق الكارلتون. في الموعد المحدد قاد الوالد سيارته وركنها أمام وزارة الكهرباء المقابلة للفرع، وأخبر الحراس أنه مدعو إلى لقاء المسؤول. وعندما دخل استقبله أبو جعفر نفسه، وكان شاباً مهذباً أجلسه في غرفة مع مجموعة من الموظفين الذين كانوا يتجادلون حول الفطور، وبعد قليل طلب أبو جعفر إلى والد أحمد أن يقف في الممر تمهيداً للدخول إلى مكتب المسؤول، فامثل لذلك.

طالت وقفة الوالد نحو ساعة، وكان أبو جعفر يعود بين لحظة وأخرى ليهده، وأخيراً طلب إليه الدخول إلى مكتب المسؤول الذي كان جالساً خلف طاولته، قصير القامة، مجعد الوجه. مدّ الوالد يده ليصافحه، فمد المسؤول يده بقرف، ثم جلس وقال له: «أستاذ، أنتم عائلة مثقفة ومتعلمة، كيف يسلك ابنكم هذا الطريق الإخواني؟» وكان يقصد بذلك «الإخوان المسلمين». فأجاب الوالد قائلاً: «ابني ليس من الإخوان، والعائلة كلها لا تعرف عنه شيئاً. لقد أرسلت رسالة إلى السيد الرئيس وجاءني الرد بأنه غير موجود في السجون المدنية أو العسكرية، وأنا أعتقد أنه معتقل في أحد فروع الأجهزة الأمنية». استنكر المسؤول ذلك وقال: «لقد تواصلت مع شخصيات في الدولة، وإذا لم يكن معتقلاً فربما قُتل في إحدى الهجمات التي شنتها أميركا على الحدود السورية العراقية»، ثم صمت قليلاً وأضاف: «بإمكانك أن تخرج». خرج الوالد، فإذا بابنه حازم قد لحق به وكان واقفاً بجانب السيارة بقلق، ركبا السيارة معاً وأخبره بما جرى.

مضت أشهر عدة، وكان أبو جعفر خلالها يزور والد أحمد بين الحين والآخر، وأخيرًا أخبره بأن ابنه قُتل في العراق. سأله: «وهل هذا خبر موثوق؟» فأجاب: «الأجهزة الأمنية توصلت إلى ذلك. رحمه الله، ونعزيك به». فقال الوالد: «الحمد لله، ذهب شهيدًا وهذا هو الطريق الذي ارتضاه». لكن هذا الكلام لم يُنقل إلى البيت، خاصة لوالدته التي كانت تبكي عليه كل يوم تقريبًا.

في أحد الأيام، سأل والد أحمد زوجته: «ما رأيك، هل استشهد؟ أم أنه ضائع في الفروع الأمنية ولا يعترفون بذلك؟» فصاحت في وجهه قائلة: «لا تقل استشهد، أحمد بخير، قلب الأم دليلها. نعم، قد يكون في ضائقة لكنه بخير». فسألها: «وإلى ماذا تستندين في ذلك؟» فأجابه: «قلبي، قلب الأم».

في تلك الأثناء سمع الوالد أن المملكة العربية السعودية تحتجز معتقلين سوريين، وأن سورية تحتجز معتقلين سعوديين، وأنه جرت عملية تبادل بينهم، فذهب إلى مديرية الأمن الجنائي مقابل الجمارك العامة ودخل المبنى، حيث التقى ضابطًا من قرية داعل في حوران، وكان اسمه مكتوبًا أمامه. سأله الوالد: «هل الدكتور جميل، والطبيب المقيم في السعودية، والدكتور الآخر الذي يعيش في ألمانيا، من أقربائك؟» فأجاب الضابط: «هؤلاء أعمامي، ومن أين تعرفهم؟»، قال الوالد: «هما من أصدقائي؛ الدكتور جميل طبيب يعمل في السعودية، والثاني أستاذ جامعي في بون بألمانيا». عندها شعر الوالد أن الجو أصبح ملائمًا للسؤال، فطلب له الضابط قهوة، ثم سأله: «هل لديكم سجناء كانوا في السعودية؟ رجاء اسأل لي عن هذا الاسم: أحمد حسين الشريح». نظر الضابط إلى الاسم وطابقه مع الأوراق أمامه، ثم أخبره بأن الاسم غير موجود.

وكان الوالد على معرفة بـماهر إدلبي، صديق أحمد الذي سافر معه مرتين إلى السعودية، فسأله عنه. فأجاب الضابط: «نعم، هذا موجود هنا وسنسلمه إلى فرع الأمن السياسي أمام صالة الفيحاء، لكننا نحتاج إلى صورة له لنعممها على الإنترنتول العربي والدولي». وعده الوالد بتأمين صورة، لكنه استدرك قائلاً إنه لا يملك أي صورة له، ثم خرج من المبنى.

أما والدة أحمد فكانت أكثر أفراد العائلة افتقاراً له. ترك أحمد في خزانته قمصاناً وسراويل وسترات قبل أن يرتدي الجلالية، كانت أمه تخرج هذه الثياب وتضعها على السرير وتبكي، وكثيراً ما كانت تغسل القمصان النظيفة المعلقة في الخزانة، على الرغم من أنها لا تحتاج إلى غسيل، ثم تكوئها وتعيدها إلى مكانها، وكانت تكرر هذا العمل أسبوعياً كأنها تحاول أن تبقي أثره حياً في البيت. وما إن تزوج حازم وعلي حتى عمّت الفرحة أجواء الأسرة، لكنها كانت فرحة ممزوجة بالحرقة، إذ ظل غياب أحمد يثقل القلوب فلم يحضر عرس حازم ولا علي. وكانت الفاجعة الكبرى حين رزق حازم بطفل وأسماء «أحمد»، فثارت الأم غاضبة متهمة الجميع بأنهم يخفون عنها شيئاً حول ابنها، قبل أن يسارعوا إلى تهدئتها.

مضت السنوات من 2004 حتى 2009، فقرر والده أن يقصد محكمة أمن الدولة حيث كان يعرف رئيسها فايز النوري الذي كان جاراً لهم، وكان أولاده من أصدقاء أحمد. أحاله الرئيس إلى النيابة العامة، ففتحو السجلات الضخمة وبحثوا طويلاً عن الاسم، ثم قالوا: «غير موجود عندنا، فسجلات المعتقلين الإرهابيين جميعاً لدينا» لكن الوالد لم يقتنع. بعد أيام أو أشهر، قصد فرع الشرطة العسكرية في القابون وأخبر الحراس أنه أتى بحثاً عن ابنه، فأرسلوه إلى المساعد أبو أحمد في الطبقة الثانية، فأخذ منه الاسم

وطلب إليه أن يستريح في الغرفة. كانت الغرفة تعجّ برجال ونساء ينتظرون أخبارًا عن أحبائهم عليهم يجدون بصيص أمل.

انتظر الوالد ساعة أو أكثر، ثم نادوا على الاسم الذي أعطاه للمساعد، فنظر إلى أبو أحمد وقال: «للأسف، هذا الشخص غير موجود»، فسأله الوالد: «وهل يحتم في سجن صيدنايا؟» فأجاب: «سألنا في جميع السجون العسكرية، متأسفين، وإن شاء الله تجتمع به». خرج الوالد من فرع الشرطة العسكرية مكسور الخاطر، يحمل ثقل اليأس والخذلان.

طال غياب أحمد، والعائلة تعيش ظروفًا قاسية؛ لا عيد يمر بفرح، ولا مناسبة تُقام ببهجة، ولا زيارات إلا تلك التي يقوم بها بعض الأقارب والأصدقاء للسؤال فتزيدهم ألمًا فوق ألم. كانت دموع أمه تحرق قلوب الجميع، إذ يرونها شاردة واجمة غارقة في التفكير والدعاء له، وهم بدورهم يدعون له في صلواتهم. أما الأب فكان أكثر قدرة على التجلّد والصبر، وخاصة أن أحمد اختار الطريق الذي نهاه عنه مرارًا، لكن المعضلة الكبرى أن تلك السنين كلها مضت من دون أن يصل منه أي خبر، وهذا ما كان يخيّره ويدفعه إلى التخمين والشكوك، حتى صدّق ما قاله أبو جعفر مندوب فرع المنطقة. مرت سنوات طويلة مثقلة بالأسى واللوعة، حتى جاء حازم في أحد الأيام من عمله في شركة «بيبيسي» إلى المكتب ليقول: «استعدوا أنت والوالدة، فقد اتصل بي شخص بلهجة عراقية ويريد مقابلتي في مدينة الحسكة». ركبوا سيارة حازم واتجهوا نحو الحسكة، والمسافة بين دمشق والحسكة تزيد على ستمئة كيلومتر. لم يخبروا أحدًا بذلك فالحذر كان واجبًا، خاصة بالنسبة إلى والدته التي كانت أشد حرصًا منهم جميعًا. ولأجل التمويه، اتصل حازم بمدير فرع الشركة في الحسكة وأخبره أنه قادم

للعمل هناك، أما الوالد فكان له صديق قديم هو الدكتور ياسين خليفة عميد كلية الاقتصاد في جامعة دير الزور، اتصل به وهو يعبر دير الزور قائلاً: «حضر نفسك، لدينا رحلة إلى الحسكة وبعدها سنأتي لزيارتك»، فأجابه الدكتور ياسين: «أنا الآن في كلية الاقتصاد في الحسكة»، فأخبره أنه سيمر به برفقة زوجته أم ماهر.

وصل الجميع إلى الحسكة، وذهب حازم إلى فرع شركة «بيسي» لمتابعة عمله، بينما طلب الوالد والوالدة إلى السائق الذي أرسله حازم من الشركة أن يقلّهم إلى كلية الاقتصاد، وأخبره أن لديه صديقاً هناك يربطه به عمل، وهذا ما كان. وفي تلك الأثناء، أصر أحد أصدقاء حازم من فرع الشركة في الحسكة على استضافتهم فدعاهم إلى أحد المطاعم، وكان قد حان وقت الغداء، لكن حازم قال لهم: «جهّزوا أنفسكم بعد قليل للمقابلة». كان انتظارهم على أمل لحظة اللقاء بأحمد. ألحّ عليهم صاحب المطعم بطلب الطعام، لكنهم قالوا له إنهم ينتظرون أشخاصاً آخرين، وبعد ساعة ونصف تقريباً قال حازم فجأة: «اخرجوا من المطعم واصرفوا السائق». عندها خفقت قلوبهم بشدة وقالوا: «الله أكبر، الآن سنلتقي بأحمد»، وكان ذلك في عام 2011.

دفعوا لصاحب المطعم مبلغاً مقابل جلستهم عنده، وقالوا له إنهم قد يعودون لاحقاً ثم خرجوا من المطعم، فاتصل بهم حازم وطلب إليهم أن يتجهوا غرباً. ساروا في الاتجاه المطلوب، فإذا بشاب صغير السن والجسم يقف إلى جانب حازم، وعلى الفور سأله أم ماهر: «أين أحمد؟» فأجاب: «أنا لا أعرف أحمد ولم أره، لكنني سمعت أنه في صحراء الموصل وقد طلب إلي أن أتصل بأخيه وأطمئنه بأنه بخير».

كان حديثه منقولاً عن شخص إلى آخر، فما كان من والدته إلا أن انفجرت بالبكاء، كانت قد أحضرت له بيجامة فسلمتها لذلك الشاب، وقالوا له: «إذا رأيته سلّم عليه وأخبره بعتبنا عليه، لماذا لا يرسلنا؟» فرد الشاب قائلاً: «والله لا أعلم». قبل ذلك بشهر وصلت إلى عائلته (فلاشة) من أحمد، استمعوا إليها فإذا بها خطبة دينية مطوّلة لا تتضمن أي خبر عن حاله أو مكانه أو كيفية الوصول إليه، فشعروا بخيبة أمل وردّوا عليه (بفلاشة) أخرى ينتقدون فيها غيابه الطويل، وعاتبوه فيها لأنه لم يطمئنهم على صحته ولم يخفف من قلقهم.

أما اللقاء مع الشخص العراقي فكان غير مريح؛ إذ قال إنه لا يعرف أحمد، وإنما كُلف فقط بالاتصال بحازم. كانت النتيجة مخيبة للآمال كما توقع هو وأمه وحازم، ومع ذلك خرجوا ببارقة أمل حين أكد لهم ذلك الشاب، نقلاً عن آخرين، أن أحمد ما زال حياً يُرزق.

بعد تنفيذ عملية التمويه، عاد حازم إلى عمله في فرع الشركة ليتفقد سير العمل، بينما اجتمع والده ووالدته بالدكتور ياسين في كلية الاقتصاد بالحسكة. سألهما عن سبب الزيارة فأجاب الوالد إنه يرغب في شراء أرض وزراعتها، وهو موضوع سبق أن تحدث فيه معه. وبعد أن احتسوا القهوة، ركبوا السيارة التي وفرها لهم حازم من فرع الشركة واتجهوا نحو المكان الذي كانوا فيه، على وعد أن يمرّوا لاحقاً على بيت ياسين في الدير لتناول الغداء عنده تحت إصرار منه.

جاء حازم لاحقاً وانطلقوا نحو دير الزور إلى منزل الدكتور ياسين خليفة الذي كان قد وصل قبلهم بوقت قصير. استراحوا عنده وشربوا الشاي، ثم دعاهم إلى مطعم (الحاج رزوق) القريب من منزله. عندها عادت بحسين

الذاكرة إلى عام 1972، حين تناول الغداء في (جرادق الحاج رزوق) على شاطئ الفرات، وكانت عبارة عن خوص من القصب وطاولة كبيرة، والوجبة المشهورة آنذاك: الدجاج المشوي على الشواية. كان قد جاء في ذلك اليوم لإلقاء محاضرة نيابة عن وزير النفط في الثانوية، في قاعة الاحتفالات بضيافة فرع الحزب في الدير، حيث وفروا له إقامة في فندق (رغدان). أصرّ ياسين وزوجته أن يبقوا الليلة عندهما لكنهم قرروا السفر مساءً، وفي الطريق اعترضتهم الحواجز التي يستوقف فيها جنود الجيش السوري السيارات للتفتيش، وبعد رحلة استغرقت أكثر من أربع ساعات وصلوا إلى دمشق حيث كانوا يتوقعون لقاء أحمد، إلا أن ذلك لم يحدث. ومضى شهران أو أكثر، حتى اتصل بهم حازم قائلاً: «استعدوا، سنسافر إلى القامشلي بالطائرة». فاستبشروا خيراً، وبالفعل توجهوا إلى مطار دمشق وركبوا الطائرة المتجهة إلى مطار القامشلي.

عند وصولهم كان في استقبالهم شاب كريم من معارف حازم يعمل في شركة «بيسي»، وقد حضر بسيارته ليقبلهم. كان اسمه عبدلكي، وهو مسيحي من القامشلي يقيم في الحسكة بحي الأطباء الراقي، وكانت زوجته من حمص. استقبلهم بترحاب كبير ثم اصطحبهم إلى منزله حيث أكرمهم، وبعدها أوصلهم إلى مكان يستطيعون أن يصلوا فيه العصر ويستريحوا قليلاً، كما أوصى صاحب المطعم والاستراحة أن يجهز لهم إفطاراً لأنهم كانوا صائمين.

كان عبدلكي من أسرة كبيرة ووالده رجل ذو مكانة في القامشلي، وقد ألحقه بالعمل في شركة «بيسي» ليزيد خبرته. وفي تلك الأثناء ذهب حازم إلى فرع الشركة لياشر بعض أعماله هناك. وبعد أن أدوا صلاة

العصر، وكانت الساعة تقارب السادسة مساءً، طلب إليهم حازم أن يغادروا الاستراحة فخرجوا ومشوا قليلاً حتى وصلت سيارة الأجرة. كان أحدهم يتحدث مع حازم ويوجهه قائلاً: «توجهوا نحو كراج الحسكة»، فنزلوا من السيارة، ويبدو أن ذلك الرجل كان يراقبهم عن كثب، ثم قال: «اتجهوا غرباً واقطعوا الشارع أمامنا». ثم جاءت سيارة أخرى وكان يقودها شاب عرفوه لاحقاً باسم أنس خطاب. رافقوه في سيارة الأجرة إلى حي حديث البناء، ما زالت أبنيته على الهيكل ولا توجد فيه طرق معبّدة. نزلوا من السيارة وتبعوا أنس الذي أوصاهم إن سألهم أحد ما أن يقولوا إنهم أقارب تلك العائلة المجاورة وقد جاؤوا لزيارة بعض الطلاب، لكن لم يسألهم أحد، ثم أدخلوهم إلى غرفة مفروشة ببعض البطانيات والفرشات، وكان فيها أسلحة أيضاً. لم يروا حتى صاحبهم الذي جاء بهم، وكانوا ينتظرون على أحرّ من الجمر ويرادهم السؤال، لكن لم يكن هناك من يجيب. كانوا يسمعون أصواتاً من الغرفة المجاورة، ومع ذلك ظلوا حذرين جداً.

وبعد ساعة من الانتظار، دخل أحمد بطوله الفارع ولحيته الكثيفة وغطاء الرأس المعتاد لديهم. سلّم على والدته التي صاحت قائلة: «الآن برد قلبي»، ثم صافحهم وهو يتحدث بلهجة عراقية: «كيفكم إن شاء الله زينين؟» فتبادلوا السؤال والاطمئنان، وكان يردّ باقتضاب: «الحمد لله زين». كان الحوار مقتصرًا على سؤال وجواب بلا حديث مشترك، فالتاس كانوا صائمين وموعد الإفطار قريب.

أخبروه أنهم مدعوون إلى الإفطار، فأجاب: «الإفطار جاهز عندي» فعاتبه والده قائلاً: «لماذا لم ترسل لنا رسالة خلال تلك السنين الطوال؟» فردّ: «مشاغل، والبعد... كنت في جوف الصحراء، وحتى ورقة وقلم لم يكن

لديّ» فقال له: «ولماذا فعلت بنفسك هذا؟ وفعلت بنا كذلك؟» فأجاب: «هذه رسالتنا». سأله: «وما هي رسالتكم؟» فأجاب قائلاً: «ألا تريدون أن نحرّر سورية وبلادنا المحتلة؟» فسأل باستغراب: «يعني أنتم ستعيدون لنا بلادنا المحتلة؟» فأضاف: «والقدس أيضًا». استفزّت إجابته الوالد فقال له كلمة أزعجته وما زال وقعها حتى اليوم: «أنتم فقاعة، كجميع الفقاعات التي مرّت علينا منذ نهاية القرن التاسع عشر والعشرين»، فردّ محتجًا: «سامحك الله، الإسلام فقاعة؟» فقال والده: «وهل أنتم الإسلام؟» عندها تدخلت والدته وحازم ليهدّئوا الموقف.

وفي تلك اللحظة دخل شاب وألقى السلام، ثم فرشوا غطاء لوضع الطعام وجاؤوا بمنسف كبير مطبوخ بالأرز واللحم مع سلطات ولبن، وكان موعد الإفطار قد حان. وجلس معهم على المائدة شابان؛ أحدهما سعودي والآخر فلسطيني، ويبدو أن الفلسطيني هو من تولّى الطبخ، وكان طبقه ممتازًا. أما الشاب السعودي فقد تناول لقمة واحدة ثم خرج مسرعًا. التقاه والد أحمد بعد أكثر من سنتين فسأله عن سبب قيامه عن الطعام حينها، فقال: «بعدما رأيت أم أحمد تذكرت أُمّي، وكانت الدمعة تترقرق في عيني».

بعد الإفطار صلّوا صلاة المغرب ثم شربوا الشاي معًا قبل أن يغادروا عائدين عبر المطار. كان أحمد قد طلب إليهم أن يمضوا الليلة عنده، وعلي الرغم من رغبة والدته في ذلك إلا أن حازم ووالده أصراً على الرحيل لئلا يفوتهم موعد الطائفة، فخرجوا بعد أن اطمأنوا عليه من دون أن يحدثهم عن عمله أو عن السنوات التي غاب فيها، فقد كان بطبيعته كئيبًا قليل الكلام. أحضر لهم الشاب عبدلكي سيارة فسافروا إلى مطار القامشلي، ثم وصلوا إلى دمشق في ساعة متأخرة، وكان حازم قد ترك سيارته في المطار فأوصلهم إلى منزلهم ثم مضى إلى منزله.

مضى شهران أو ثلاثة، حتى شاهدوا عبر إحدى الفضائيات مشاهد تُبث من الغوطة لمجموعة من المسلحين يهتفون: «قائدنا أبو محمد الجولاني» ظهر فيها في لقطة خاطفة. تساءلوا: هل هو بالفعل أم إنه شخص آخر؟ لم يسعهم التأكد، وظلّ الحذر يسيطر عليهم.

و ذات يوم، طُرق باب منزلهم، فإذا بأحمد يحمل سلاحه وجعبته. استقبلوه بصمت شديد خشية أن يعلم أحد من الجيران. دخل ليستحم، وذهبت والدته احتفاءً به لتحضر له شيئاً يأكله، وفي تلك اللحظة جاء عمه حسن لزيارتهم فاستقبلوه على نحو طبيعي جداً من دون أن يخبروه، بينما بقي أحمد محتجزاً في غرفة داخلية. سهر العمّ عندهم ثم انصرف وهو لا يعلم بوجوده، خشية أن يتسرّب الخبر.

وفي مرة أخرى كانت حالته عندهم، فأخفوا الأمر عنها أيضاً، واستمر أحمد بالقدوم إليهم بين فترة وأخرى، يبيت عندهم، ثم يطلب إلى والده في الصباح الباكر أن يوصله إلى سيارته التي يركنها في مكان غير بعيد عن البيت، وأحياناً كان يمشي معه على نحو طبيعي، لكنه كان يرتدي حزاماً ناسفاً ويحمل قنابل ولباس قتال، وهو أمر كان يثير الريبة. ومع ذلك كانت الأمور تمضي بستر الله وتوفيقه في مطلع عام 2012 جاء أحمد هذه المرة وهو يطلب الزواج بالحاح شديد، فقال والده متعجباً: «كيف تتزوج وأنت في هذا الوضع؟ ومن ستقبل الارتباط بشخص يعيش تحت الخطر؟» لكنه ظل مصراً فبدأت والدته تبحث له بسرية تامة، غير أنها لم توفق إذ كل من فاتحتهم بالأمر رفضوا خوفاً على بناتهم.

وأخيراً أخبرهم أنه في الفترة التي سبقت ذهابه إلى العراق أقام عند عائلة في القريتين وتخفى عندهم أياماً، وقد عاملوه كأنه ابن لهم. وكانت

لديهم ابنة صغيرة على الأغلب تكون الآن قد كبرت، وطلب أن يخطبوها له. فاستغرب الجميع وتساءلوا عن كيفية القيام بذلك لكن أحمد أخبرهم أن أخاه جمال يعرف رقم والدها ويمكنه الاتصال به. وبالفعل اتصل جمال بوالد الفتاة، فوافق بشرط أن يذهبوا إلى القريتين وأن يكون العريس حاضراً، لكن أحمد رفض قائلاً: «هذا مستحيل». فاقترح جمال أن يأتي والد العروس مع زوجته وابنته إلى دمشق ليجري الاتفاق على التفاصيل هناك، موضحاً أن السفر إلى القريتين أمر غير ممكن لأسباب معروفة.

احتج والد الفتاة مشيراً أن اثنين من أخوالها وأعمامها عمداء في الجيش، فكيف سيخبرهم بالأمر، فنوّه جمال إلى أن إخبارهم فيه خطر. وبعد إقناع طويل وافق والدها وجاء إلى دمشق مع زوجته وابنته التي أصبحت شابة. اجتمعوا وتحدثوا في أمر المهر والمقدم والمؤخر وانتهى الأمر بالاتفاق، ثم عقد والده العقد على سنة الله ورسوله.

اشتربت أم العروس أن تتزيّن ابنتها وتلبس ثوب العرس، فوافقوا وتكفّلت زوجة حازم بالأمر، حيث اصطحبت العروس إلى الصالون ولبست بدلة العرس. وكان أحمد قد جهّز منزلاً لا يعرف أهله مكانه، فمرّ على بيت حازم واصطحب عروسه. وبعد يومين زار منزل أهله برفقة زوجته، حيث خصّصوا لهما غرفة، لاحقاً انكشف أمر البيت الذي استأجره ليعيش فيه مع زوجته، فتركاه وأقاما في منزل أهله. كان أحمد يسافر من دون أن يعرف أهله وجهته، وأحياناً يعود في الليل وأحياناً يغيب تماماً. وفجأة أخذ زوجته واختفى من دون أن يعلم أحد إلى أين ذهب، ثم تبين لاحقاً أنه ترك زوجته عند أهلها في القريتين وتوجّه إلى دير الزور والميادين والشدادية، حيث جرى الاستيلاء على تلك المناطق وتحريرها من النظام.

وبعد أيام أو ربما شهر، اتصل بأهله طالبًا أن يذهبوا إلى القريتين ليصطحبوا زوجته، ثم يسيروا على الطريق باتجاه حلب. أعطاهم عنوان مكان قرب معرة النعمان فسافروا بسيارة جمال، وكان معهم أم ماهر وزوجته. مرّوا بالقريتين، ثم تابعوا طريقهم عبر طريق (مهين - الفرقلس) حتى وصلوا إلى النقطة المحددة فوجدوه هناك ومعه ثلاثة أشخاص وسيارتان، فساروا معًا حتى بلغوا بلدة في جبل الزاوية تُسمّى البارة، وهناك تركهم قائلاً إنه مشغول. حاول رفاقه إقناع أهله أن يبيتوا عندهم، لكنهم أوصوا زوجة مضيفهم بـ زوجة أحمد، وقيل لهم ربما يأتي في الليل أو في الغد، غير أنهم قرروا العودة إلى دمشق.

وقعت حوادث كثيرة لم يكن أهله على علم بها، إلى أن اتصل بهم أخيرًا بعد نحو ثلاثة أشهر طالبًا أن يأتوا إليه، وأن يمروا في طريقهم إلى القريتين لإحضار زوجته التي كان قد تركها عند أهلها مرة أخرى، وبالفعل هذا ما فعلوه. لقد وجدوا أن الأمور عند أحمد لم تكن على ما يرام إذ انشق عنه كثير ممن كانوا معه، حتى أقرب المقربين إليه، والتحقوا بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وكان يتجرّع ألم هذا الانفصال ويعاني من ابتعاد من حوله عنه. وقد قال له والده يومها: «المشكلة فيك أنت. لاحظت من الزيارة السابقة أنك لا تضع حدودًا بينك وبين من معك، فهم يشاركونك في كل شيء. في القيادة لا ينبغي أن يكون الاحتكاك دائمًا ومباشرًا بين القائد وزملائه لأن ذلك يزيل هيبة القائد، ويجعل الآخرين يشعرون أنهم أحق منه بالقيادة، حتى لو كانت مؤهلاتهم أقل». ثم أضاف «إن القيادة هبة من الله، لا تُكتسب بالعلم أو الثقافة أو بإتقان السلاح، بل جوهرها حسن الإدارة، ولكي يكون القائد مديرًا ناجحًا عليه أن يتمتع بصفات لا تتوافر عند أي أحد، فهي قدرة وإمكانية خاصة. والمسافة بين القائد ومن يقوده يجب

أن تكون غير متساوية، بل متناسبة مع حجم المسؤوليات، فمسؤولية القائد هي تحقيق التناغم بين الاتجاهات، وفهم الأبعاد، وتعظيم الأهم، وتنسيق الأولويات، مع وجوب الاحترام.

استمع أحمد باهتمام، وكان مستمعاً جيداً، لكنه لم يبدِ رأياً مباشراً، وإن بدا واضحاً أنه مهتم بما يسمع من دون أن يكون ملتزماً بالتقيد به. كان لهذا النوع من القيادة رأيه المستمد من التجربة العملية؛ إذ كان يحلل المرحلة السابقة ويضع التصورات للمرحلة اللاحقة. وبعد أزمة تنظيم الدولة (داعش) وتوسعه على حساب المناطق المحررة في الشرق والشمال السوري والبادية، بدأ أحمد مرحلة جديدة من التنظيم والتحرك فاستقطب مجموعات من المقاتلين، واستطاع خلال فترة وجيزة أن يمسك بزمام المبادرة متوسّعاً في العمليات وموجوداً في معظم نقاط الصراع، وسعى إلى الدمج مع تنظيمات قريبة منه وكان أولها فصيل أحرار الشام، حيث ربطته علاقة وثيقة بمؤسسه أبو يحيى (حسان عبود)، ذلك الفصيل القوي والقريب من جبهة النصرة التي كان يقودها أبو محمد الجولاني. وكادت الأمور تصل إلى مستويات متقدمة من التنسيق، إلا أن اختراقاً كبيراً وقع في صفوف قيادة أحرار الشام انتهى بمقتل معظم قيادات الصف الأول، ومن بينهم أبو يحيى عبود نفسه. ثم سيطرت داعش على المنطقة الشرقية بما فيها آبار النفط، وانسحبت جبهة النصرة إلى شمال سورية وإلى الغوطة الشرقية، وإلى درعا بأعداد قليلة. وكان قد تحدث أحمد كيف بدأ ومعه سبعة رجال جاؤوا معه من العراق، وتوسعوا حتى ازداد عددهم ثم تقلص بسبب انشقاق بعضهم ومقتل بعضهم الآخر.

ومن ثم بدأ الانطلاق من جديد لاستثمار الانتشار عددًا وعتادًا، معتمدين

على الغنائم التي كانوا قد غنموها من جيش النظام الأسدي، لكن النظام بمساعدة مباشرة من حزب الله وروسيا وإيران، والميليشيات القادمة من العراق وإيران وبلاد الأفغان وباكستان، استطاع إخراج المقاتلين بالتدريب من المناطق المحيطة بدمشق، والغوطة، وجنوب سورية، وصولاً إلى حلب عام 2016، وحشر جميع الفصائل في الشمال السوري في إدلب وريفها، وريف حلب، وجنديرس، وجرابلس، وريف حلب الغربي حتى الحدود التركية. في عام 2013 اضطر أهله إلى مغادرة سورية بعد الضغط الذي بدأت جهات من آل الأسد تمارسه ضدهم، فتوجهوا إلى لبنان ثم إلى مصر، وانقطعت أخبارهم عنه. وفي أثناء تحركهم في القلمون خطر بباله أن يسأل عنهم وذلك لأنه كان قد اتصل مراراً ببيت أهله وبالهواتف التي يعرفها لكن لم يجبه أحد، ليهتدي أخيراً إلى منزل زوج خالته الذي كان يعرف عنوانه، فسار في موكب تجاهه الأمر الذي دب الخوف في نفوس أهل البيت، لكن والدته صاحب البيت وهي (أم أحمد) كانت تعرفه سابقاً، فما إن نظرت في عينيه حتى عرفته، فسألها هل يعلم أحد من أفراد العائلة مكان أهله، فأخبروه أن ابنة خالته تعلم مكانهم، ثم أعطته أم أحمد رقم هاتفها وبعد ذلك طلب إلى زوجته أن تتصل بوالدته في القاهرة وكان ذلك في منتصف 2013، ومن هنا بدأت الاتصالات للاطمئنان، لكن الانقلاب الذي حدث في مصر على الرئيس محمد مرسي دفع بأهله للانتقال إلى تركيا، وأعلموه بذلك، ثم استمرت الاتصالات متباعدة إلى أن حققت قواته إنجازات عدة كان أولها طرد (داعش) من إدلب وريفها الشمالي، وريف حلب الغربي حتى الحدود التركية، إضافة إلى تحرير مساحات واسعة، وسيطرة هذه الفصائل في مطلع 2015 على ريف حماة الغربي، وريف إدلب الجنوبي والغربي والشرقي، وريف حلب وصولاً إلى مدينة حلب.

تحقق ذلك كله عبر جيش الفتح الذي ضم مجموعة من الفصائل المتماثلة، إلى جانب غرفة عمليات مشتركة، لكن بسبب التدخل الروسي القوي والضرب المباشر لمدافع المقاتلين في حلب، سقطت حلب في عام 2016، وكثيراً ما كانت حركة تحرير الشام التي شكلها (أبو محمد الجولاني) بديلاً لجبهة النصرة السابقة، تتعرض لحملات إعلامية مركزة، من القريب والبعيد، موجهة إليها تهمة الإرهاب. ثم انتقلت حركة تحرير الشام بعد اندماجها مع فصائل مقاتلة إلى (هيئة تحرير الشام) وخرجت نهائياً من عباءة تنظيم القاعدة، والتي كانت في الأساس (شكلية). وبعد الانفصال عن تنظيم الدولة في عام 2013، أصبحت هيئة تحرير الشام فصيلاً مستقلاً حيث اتخذت شكلاً جديداً من التنظيم العسكري المقاتل بعيداً من جميع التسويات التي كان قد بدأ بها الروس لإنهاء الثورة السورية، وبدأت الهيئة تطرح أفكاراً جديدة بوصفها إحدى فصائل الثورة السورية، وأعلنت أنها لن تقاتل إلا النظام الأسد و ليس لها ارتباطات خارجية مع قوى خارجية... إلخ. ثم حدث ما لم يكن في الحسبان، ففي عام 2017 خسرت الهيئة مواقع لها في شرق السكة وفي درعا والقنيطرة والغوطة، وكانت الاتهامات جاهزة لتوجيهها إلى الهيئة، وخاصة ممن يعملون في الإعلام والفضائيات، حيث اتُهمت بتسليمها شرق السكة وريف إدلب الجنوبي، ولم يؤثر في عضد الهيئة ذلك التحريض كله أو الهجمات القوية من النظام وروسيا وحزب الله، بل بدأ العمل الجدي لديها على محورين؛ الأول: يركز على إعادة إعمار المنطقة وتنميتها، وإحداث نقلة نوعية في الحياة العامة لهذه المنطقة الممتدة من الحدود مع تركيا إلى ريف إدلب الجنوبي والشرقي وريف حلب الغربي، وذلك من خلال التركيز على مشروع اقتصادي إنمائي وعمراني وبنية تحتية. أما المحور الثاني: ركّز

على العمل العسكري القوي والموازي، من خلال إعادة العمل بالتصنيع العسكري، والانضباطية العالية، وتأسيس الكلية الحربية، والرد على العدو بالأسلحة الممكنة إلى جانب الانغماسيين بهدف تكوين قوة هجومية، والتصدي لجميع المشاريع التي أُقرّت في الأستانات الـ 16 وسوتشي، والتمترس فوق أرض صلبة، ورعاية المخيمات مترامية الأطراف، إضافة إلى إقامة الجامعات والمدارس والمشافي، والتعاون مع المنظمات الدولية لتحقيق مستوى أفضل من المعيشة للنازحين واللاجئين، والاستفادة من الإمكانيات المتواضعة في هذه المنطقة لتشكيل بيئة عمل جاذبة، وتنمية القوى المسلحة المقاتلة.

وفعلاً، بعد أن انقطع والده عن زيارته لستين متتاليتين، عاد إلى إدلب فلاحظ التطورات التي حدثت في المناطق المحررة، فالكهرباء متوفرة، والطرق جديدة، والماء يصل إلى البيوت، إضافة إلى توافر سيارات النقل العام، والشرطة موجودة في مفارق الشوارع، والكازيات والشوارع الرئيسية مضاءة ليلاً، كما لاحظ الأبنية الجديدة، والأسواق العامرة بكل شيء، المولات، المطاعم، الملاهي للأطفال، والأهم من كل ما سبق كان الأمن مستتباً، والحكومة تعمل بجميع دوائرها؛ الطابو، المحاكم، المشافي، المراكز الصحية وتقديم الخدمات الصحية المجانية للمواطنين، المشافي الخاصة، المدارس والجامعات العامة والخاصة، التوسع العمراني الأنيق، حركة التجارة الداخلية النشطة، العديد من المحال التجارية الأنيقة والسوبر ماركت، البنوك للإيداع والتسليف، الجوامع، كما شهد حركة الناس واختفاء العناصر المسلحة في المدن، إضافة إلى تفعيل نظام المراقبة والتفتيش في الطرقات بصورة حضارية من دون اكتظاظ للسيارات أو معاملة مهينة من الدوريات والمراكز، سهولة الحركة، ضمان تطبيق القانون على الصغير

والكبير، تنمية قطاع الزراعة، زيادة المحاصيل الزراعية، إقامة المدينة الصناعية التي توجد فيها مجموعة من المعامل والمنشآت الصناعية، إضافة إلى التخطيط لإقامة المدن الطبية المتخصصة، والتخطيط لتوسيع المدن واستثمار الأراضي الجبلية وعدم الاعتداء على الأراضي الزراعية، ومن المثير للاهتمام العناية بالحدائق والاستراحات، ذلك كله أنجز في ثلاثة أعوام (من 2019 إلى 2022).

كان جميع ما سبقت الإشارة إليه، وكثير غيره، وفق منظور استراتيجي لإحياء هذه المناطق وتحقيق التطوير والتنمية على الرغم من الإمكانيات المحدودة، وكان وراء هذا العمل فكر منظم وهادف وقيادة واعية ومتابعة لجميع الأمور صغيرها وكبيرها، وسط ظروف ضاغطة أهمها الحرب المستمرة ضد المحرر، والقصف المستمر الذي لا يهدأ على مواقع مدنية وعسكرية، إضافة إلى طيران الاستطلاع من جهات عديدة. ومما لفت نظره حين وصل إلى معبر باب الهوى، الترتيب والنظافة والحدائق والمباني، فبدأ المكان أشبه بمطار أنشئ حديثاً، حيث لاحظ سهولة التحميل والتفريغ، والحركة الكثيفة للشاحنات المقبلة والمغادرة، حيث إنه المعبر الوحيد الذي يخدم هذه المنطقة، وكان الانتقال داخله يجري بوساطة ميكرو باصات مجانية للمغادرين والقادمين. نعم، كما تأكد من خلال المشاهدة المباشرة أن هذا العمل الإنتاجي والخدمي والصناعي كان مدفوعاً برؤية لدى هؤلاء الرجال منذ زمن، كي لا يبقى المحرر مجرد أكوام من الأبنية المهدمة والأسواق المبعثرة، وكي نتخلص من أصوات المولدات والدراجات النارية التي تنفث دخاناً أسود يؤثر سلباً في الصحة العامة. كذلك كي لا تبقى أكشاك بيع المازوت والبنزين منتشرة في الشوارع، أو الحراقات على أطراف المخيمات التي تكرر النفط الخام على نحو سيئ والذي يأتي من

مناطق سيطرة قسد. بدا له أن هذه النهضة في المحرر كانت إنجازًا كبيرًا، حيث وفّرت راحة وطمأنينة للمواطنين والنازحين، وأصبحت نموذجًا تتطلع إليه وتطمح له بقية المدن السورية. لقد كان الهدف الأساس من ذلك الجهد هو الاستعداد لنقل ما تحقق من إنجازات إلى مدن أخرى بعد تحريرها من سيطرة الطغمة، ومن ظروف الفقر والعوز وغياب الخدمات أو تراجعها، وقد أجريت دراسات معمقة للمستقبل بهدف تعميم هذه التجربة على كل مدينة تتمكّن القوى المناضلة من تحريرها، عاجلاً أم آجلاً.

وعلى الرغم مما تحقق، لم تكتفِ القيادة به أو تعدّه نهاية المطاف، إذ إن حكومة الإنقاذ كانت تعمل بروح خلية نحل، حيث تنسجم الجهات المختلفة وتؤدي مهماتها من دون اتكالية أو تهاون في المسؤولية، بعيداً من مظاهر الفساد والرشوة والإساءة للمواطنين والنازحين. وفي حال ظهور أي خلل كان يُعالج فوراً منعاً للانحدار الحضاري، وسعيًا نحو ترسيخ القيم الأخلاقية وتوفير الفرص للجميع بلا تمييز أو محاباة. لقد كانت تلك خطوات جديرة بالإشادة لا على سبيل المبالغة أو المجاملة، بل اعترافاً بما كان وما يُرتجى للمستقبل. وخلال اللقاءات القصيرة التي جمعت الوالد بابنه أحمد، إذ كان منشغلاً بعمله ومع ذلك كان يقطع وقتاً يسيراً ليمضيه مع أسرته، لم يتحدث مطلقاً عن السنوات الطويلة التي أمضاها بعيداً عنهم في العراق. كان والده يسأله بالبحاح: «كيف عشت تلك المدة كلها من دون أن ترسل إلينا رسالة أو حتى خبراً واحداً يطمئنا عليك؟» لكنه كان يلتزم الصمت.

وفي إحدى المرات سأله إن كان قد سُجن، قائلاً له: «حتى السجناء السوريون في العراق كانوا يرسلون ذويهم عبر الصليب الأحمر، وفق ما سمعته في الأفرع الأمنية التي استدعيت إليها». لكنه اكتفى بالقول: «سيأتي

الوقت الملائم، ليس الأمر كما تظن». كان رجلاً غريب الطبع، قليل الكلام، هادئاً، مخالفاً لصورة الثائر المندفع المتفاخر بشجاعته، لم يسعَ إلى الظهور بوصفه بطلاً، بل كان يرى نفسه مجرد فرد من مجموعته، لا يختلف كثيراً عن رفاقه الذين أحبوا فيه إنسانيته وحرصه عليهم، واهتمامه بأحوالهم، ومنعه لأي إساءة قد تطالهم، إضافة إلى تشجيعه لهم على الزواج والاستقرار.

ويذكر والده أنه في إحدى رحلاته حين قرر العودة إلى تركيا، سأل عن هاتفه المحمول، إذ كانت الأجهزة والوثائق تُسحب منهم ولا تُعاد إلا قبل السفر، وفي معبر باب الهوى أخبره أحدهم أن الهاتف بقي في إدلب فاستشاط غضب الوالد وقال له بانفعال: «ولماذا تأخذونه إلى إدلب؟ هل هو بئر نفط تحفرون فيه؟!» فأخرج الشاب، وكان الشيخ واقفاً يودّعه فأخذه جانباً وقال له بلطف: «هؤلاء هم إخوتي وجماعتي، وقد جرحتم شعوره». ولم يكن متأكداً إن كانوا ينتظرون منه الاعتذار لكن الشاب اتصل بإدلب، وبعد أن تجاوزوا المعبر بقليل لحقت بهم سيارة وسلموه الهاتف. كان هذا مثلاً واضحاً على احترامه لمن يعملون معه، وإن كان على الأرجح صارماً جداً في أمور العمل.

ومن واقع ما رأى والده أن يومه كان طويلاً جداً؛ لا يعود إلى منزله إلا قبيل الفجر، يتابع جميع التفاصيل ويبقى متيقظاً باستمرار. كما لاحظ أنه لا يستخدم الهاتف ولا يسمح لأحد باستخدامه أمامه، وهي عادة حافظ عليها حتى بعد أن أنشؤوا شبكة اتصالات خاصة بهم في المحرر برموز لم يفهمها الوالد ولم يهتم بتجربتها.

أما زوجته وأولاده فقد تحملوا العبء الأكبر؛ فهم نادراً ما يرونه، وغالباً ما يحضر في أوقات يكون فيها الأطفال نائمين. كانوا كثيراً ما يسألون عنه

ويتذمرون لعدم معرفتهم بطبيعة عمله، وكان والده دائماً يقول له: «أولادك بحاجة إليك، دعهم يعيثون بلحيتك ويتدللون عليك، فالأطفال بحاجة إلى أبيهم دائماً»، وكان يومئذ موافقاً، لكنه لا يلتزم ذلك أبداً.

كان هذا الرجل شديد التعلق بعمله، مخلصاً لقضيته إلى أبعد الحدود، يغوص فيها بلا كلل، ويواصلها باستمرار مضحياً بصحته ونومه وراحته من أجلها. لم يكن يعرف السكون حتى حين كان والده يجلس معه كان يراه غارقاً في التفكير، منشغلاً دوماً بما يجب أن تكون عليه أوضاع المحرر، وبكيفية تطويرها وصولاً إلى تحرير كامل سورية. وكثيراً ما كان يطرح أفكاراً من هذا النوع، كان يراها والده مبالغاً فيها أو أقرب إلى أحلام اليقظة، لأن واقع المحرر بفصائله المتعددة وقياداته المتناحرة لم يكن مشجعاً فكل طرف يدعي الصواب، ونحن بوصفنا مراقبين نتساءل: متى تتوحد أطراف الثورة في قيادة عسكرية واحدة تُسمى «قيادة الثورة السورية»، ومعها قيادة سياسية متجانسة تعكس هذا التوافق؟

لكن هذه الأمنيات بقيت مجرد أحلام، فالوضع الميداني والسياسي كان مثقلاً بالقلق وخاصة بعد تسلّم الروس والإيرانيين زمام العملية السلمية التي أدت عملياً إلى إعادة تدوير النظام وتمديد بقائه. ومع تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية على الثورة ووقوعها في عنق الزجاجة، تراجعت مواقف الدول الداعمة وامتأل المشهد بعود خاوية وخطابات لا تقنع أحداً بحجة نتائج لقاءات الأستانة وسوتشي والقرارات الدولية، وفي مقدمتها القرار 2254 وما سبقه من قرارات أبرزها بيان جنيف رقم (1) والقرار 2118 الذي كان من المفترض أن يشكل بداية جديدة، غير أن التعاون الخفي بين وزير خارجية أميركا وروسيا أدى إلى طمسه واستبداله بالقرار

2254 ومشروع الدستور الروسي. وعلى الرغم من ذلك كله فإن النهج القيادي في المحرر، في منطقة إدلب وما حولها، عمل بصمت ومن دون ضوضاء أو استعراض، وعلى الرغم من الحملات الإعلامية والتشكيك والانتهاكات العلنية استطاع تحقيق إنجازات كبيرة والمضي في توسيع رقعة العمل الثوري للوصول إلى الأهداف المنشودة.

كان العمل المتواصل ليلاً ونهاراً هو سمة هؤلاء الرجال الشجعان إذ كانوا يعملون بلا كلل أو ملل، وقد شكّلت الإنجازات التي تحققت بارقة أمل للمناطق الأخرى، ونموذجاً عملياً ملموساً بعيداً من الضجيج والشعارات الجوفاء (وبالروح والدم) التي اعتدنا عليها. كانت تلك التجربة درساً للمستقبل، ومنهجاً لا يمكن الحياد عنه في الأيام المقبلة، تقوده قيادة مؤمنة ومعها كوادرن تنفيذية أدركت جميع جوانب عملية البناء والتنمية. فقد اعتمد هؤلاء على أنفسهم في تأسيس قوة اقتصادية حقيقية، وفي بناء قوات مسلحة بعيداً من أعين الرقباء الذين يتتبعون كل تفصيل. كان العزم لا يلين، والرجال قد نذروا أنفسهم لهذا الطريق بتواضع وإيمان متوكلين على الله الذي لا يضيع عمل العاملين. وكما قال تعالى: اعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون... وكان حقاً علينا نصر المؤمنين.

وهكذا استوعب الدرس، وانطلقت الخطى الواثقة نحو تحقيق الأهداف المرحلية والسير قدماً باتجاه الأهداف الكبرى وفي مقدمتها الهدف الأعظم: تحرير سورية وإنقاذها من قبضة القتل والاستبداد. ثم جاءت المعجزة التي جعلت تحرير سورية خلال أحد عشر يوماً أمراً ممكناً، من دون إراقة دماء أو تدمير مدن أو إدخال البلاد في فوضى. عمّت الفرحة قلوب السوريين والسوريات، وخرجوا إلى الشوارع والساحات يحتفون

بانتصار يخص الأمة كلها لا فئة منها، وقد قدّر الجميع دور المحررين الذين خططوا ونفذوا بإصرار من دون ادعاء أو استعراض، مؤكدين للسوريين أن هذا النصر هو نصرهم جميعًا، شارك فيه كل من قدّم تضحيات على مدار أربعة عشر عامًا: الشهداء، والمعتقلون، والمختفون قسرًا، وسكان المخيمات، والمشرّدون، والذين التهمتهم البحار أو الوحوش، وكل من ذاق الألم.

كان النصر ثمرة تضحيات الجميع بلا احتكار ولا ادعاء، لتُفتح بعدها صفحة جديدة لبناء سورية الحديثة بلا أحقاد أو ثأر أو انتقام، والانطلاق في بناء الدولة، وإغلاق مرحلة الثورة، مع ضرورة دمج القوى العسكرية تحت راية الدولة الواحدة، والعودة إلى سورية موحدة، دولة للمواطنين جميعًا بلا تمييز.

وبدأت الإجراءات والعمليات على أساس خطة واضحة مكشوفة أمام السوريين جميعًا. إنها نعمة النصر، ونعمة الوضوح، ونعمة قيام سورية من جديد. وهؤلاء المقاتلون لم يأتوا فوق دبابة أميركية أو تركية أو تابعة للنظام، بل جاؤوا بما صنعتهم سواعدهم، وما أسسوه بجهدهم وإرادتهم.

أما قصة (أمجد مظفر) التي كان المؤلف يتغنّى بها، وقد ضمّنها في سرّيته التي أصبحت متاحة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي حين حاول نشرها في كتاب أسماه (الرؤوس الحامية) إشارة إلى أصحاب المبادئ والمواقف، فقد قدّم هذا العمل إلى وزارة الإعلام السورية بوصفه سرديّة أو رواية، وجرى تحويله إلى اتحاد الكتاب العرب لفحصه وتقرير إمكانية السماح بنشره. وبعد أكثر من سنة، تلقّى المؤلف مخطوطته مرفقة بكتاب آخر له حول الاقتصاد السوري بعنوان (مكامن القوة ونقاط الضعف)

«سوء الإدارة»، وكان قد أرسل إلى القيادة القطرية للدكتور (أحمد درغام) المسؤول كما يبدو عن إجازة هذا النوع من الكتب، ومن ثم جاءت نتيجة الفحص واحدة: (ممنوع من النشر) لكل من الرواية والكتاب الاقتصادي.

استعاد المؤلف كتابيه وهو يشعر بالغضب من تكميم الأفواه ومحاربة الكلمة، وقرر بجرأة أن يسافر بهما إلى لبنان لنشرهما هناك، إلا أن صديقاً له وكان زميل دراسة في الثانوية ويعمل في الأمن السياسي، نصحه بعدم الإقدام على ذلك لأن بيروت أيضاً كانت مراقبة، وقد يعرض نفسه وأسرته للخطر، فما كان من المؤلف إلا أن وضع الكتابين في درج مكتبه وكتب غيرهما. وكان الاسم الحركي له آنذاك هو (أمجد مظفر)، وبقي هذا الاسم ذكرى عزيزة ترافقه زمناً طويلاً أيام نضاله ضد الانفصال وضد استئثار حزب البعث بالسلطة، وظن أنه يحتكر هذا الاسم ويتفاخر به.

لكن بعد نجاح الثورة السورية، وتنصيب (أحمد الشرع) رئيساً للجمهورية العربية السورية، ثم توجيه الدعوة له لحضور القمة العربية المزمع عقدها في بغداد في 17 أيار/ مايو 2025، بدأت أصوات عدة تظهر مهددة ومتوعدة، فقد ادعى بعضهم أن رئيس الجمهورية الجديد كان مسجوناً في السجون الأميركية خمس سنوات باسم (أمجد مظفر)، وأنه شارك في القتال دفاعاً عن العراق ضد الاحتلال الأميركي، ثم سُلم إلى السلطات العراقية التي أنشأها المحتل وبقي في سجونها سنة إضافية، ليصل مجموع سنوات سجنه إلى نحو ست سنوات. هذه الأصوات التي أفزعها ما جرى في سورية من سقوط النظام الأسدي ومعه النفوذ الإيراني وميليشياته، بدأت تحرض ضد وجوده معتقدة أن (أمجد مظفر) هو نفسه أحمد الشرع، وشرعت في إطلاق الاتهامات والافتراءات، غافلة عن حقيقة

أن ذلك الشاب ابن الثامنة عشرة أو العشرين، لم يذهب إلى العراق إلا دفاعًا عن شعبه، وأنه لم يكن قاتلاً للعراقيين بل سُجن لدى القوات الأميركية على هذا الأساس، ثم أفرج عنه بعد تسليمه للسلطات العراقية لعدم ثبوت أي تهمة عليه.

ما أثار دهشة مؤلف هذا الكتاب هو تطابق الاسم ذاته في فترتين زمنييتين متباعدتين: الأول حمل اسم أمجد مظفر بين عامي 1963 و1970، والثاني حمل الاسم نفسه بين عامي 2004 و2011. والغريب أن الرئيس الشرع لم يُخبر والده أو أسرته يومًا بهذا الاسم المستعار، كما لم يعلم أهله أنه أمضى ست سنوات في السجون الأميركية والعراقية، وكل ما قاله لوالده ذات يوم: «كنت جالسًا في مجلس ما في العراق، فسألني أحدهم: الاسم بالخير؟ فأجبت: «أمجد مظفر» فقط».

ويبدو أن الاسم ترسّخ في ذاكرته منذ طفولته حين كان والده يكتب السردية التي كان بطلها يُدعى (أمجد مظفر) وهو الاسم الحركي الذي كان والده يستخدمه سابقًا، وهكذا تتكرر الأسماء وإن اختلفت الأزمنة. وما فعله «أمجد مظفر الثاني» نُسي تمامًا بعد دخوله إلى سورية لتشكيل فصيل مقاتل في عقب عام 2011، ثم استبدل اسمه باسم جديد هو أبو محمد الجولاني، وهو تطوّر طبيعي بين الاسم الذي ورثه عن أبيه والاسم الذي تكتّى به سنوات طويلة من 2011 حتى 2024، إلى أن ظهر اسمه الحقيقي أحمد الشرع عند دخوله دمشق فجر 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024.

وهذا هو اسمه الحقيقي الذي سُمّي به يوم ولادته في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1982 في مستشفى الشميسي العام بمدينة الرياض، حيث كان والده يعمل باحثًا اقتصاديًا في مركز وزارة البترول والثروة المعدنية في المملكة

العربية السعودية. وقد حصل أهله على شهادة ميلاد من المستشفى بالاسم الذي اختير له، فالخير في الأسماء ما حُمد وعُبد. كان أصغر إخوته، يحظى برعاية الجميع وخاصة والدته، لأنه كان أحبّ الأبناء إلى قلبي والديه، فـ«الصغير حتى يكبر».

وقد كان طفلاً رائعاً منذ صغره، هادئاً، مطيعاً، بعيداً عن الشغب المعتاد لدى الأطفال، أو لدى إخوته الأكبر سناً. بقيت العائلة في الرياض حتى انتهى عملها، ثم عاد الجميع إلى دمشق إلى منزلهم في المزة فيلات شرقية. وعندما بلغ سن الدراسة التحق بالمدرسة الابتدائية في الحي ذاته القريب من المنزل، فكان مجداً ومجتهداً وأكمل المرحلة الابتدائية ثم الإعدادية والثانوية في الحي نفسه. وكان له أصدقاء كثر، ويمارس اللعب معهم وخاصة كرة القدم في ملاعب المدارس المجاورة. وعندما نجح في البكالوريا التحق بالتعليم المفتوح لأن علاماته لم تكن كافية للقبول في إحدى كليات جامعة دمشق.

كان أمام عائلته طريقان لا ثالث لهما: إما إرساله إلى روسيا ليتابع دراسته على نفقتهم، أو تسجيله في جامعة بيروت العربية في لبنان. وكان العبء المادي كبيراً عليهم لأن أخويه الأكبر منه كانا يدرسان أيضاً على حسابهم الشخصي، بينما تعثر مشروعهم التجاري الذي كانوا يعولون عليه. وكان أحمد، مثل أي شاب في عمره، يرتدي الجينز ويُطيل شعره كما كانت عادة معظم الشباب آنذاك، لكنه بقي هادئاً متزناً ولم تمرّ عليه سن المراهقة بما تحمله عادة من تمرد واضطراب.

في البيت كان يلبي طلبات إخوته مهما كانت، وحين يكثرون عليه كان يعلّق بضيق: «لأنني أصغركم لازم أتحمّل كل شيء؟» وكان أكثر من يستفزه

أخوه الذي يكبره مباشرة «علي» إذ كانا ينامان في غرفة واحدة على سريرين فوق بعضهما، وكان نصيبه السرير الأعلى. ولأن علي كثير الحركة ويحب إزعاجه، كان يهز السرير برجليه لإغاضته، فيقصد أحمد والده ليشتكى منه، لكن ذلك كله كان من باب الدعابة والمزاح ولم يصل يوماً إلى رفع الصوت أو التلفظ بما لا يليق، فقد كان شديد الأدب. إلا أن ارتياده للمساجد كان النقلة النوعية الحقيقية في حياته، فمنذ ذلك الحين بدأ تغيره يظهر بوضوح. كان متأثراً أشد التأثير بما يراه من معاناة الفلسطينيين على يد المحتل الإسرائيلي، وكان والده يتابع الأخبار باستمرار، وكان هو يرى معه حجم العنف الذي يتعرض له شعب فلسطين، فترك تلك المشاهد أثراً عميقاً في نفسه. وربما كان هذا من أهم الدوافع التي قادتته لاحقاً للذهاب إلى العراق للدفاع عنه، كما يفكر شاب متحمس في مثل عمره، قليل التجربة كثير الغيرة.

كانت المرة الثانية التي يذهب فيها أحمد إلى العراق، كما ذكرنا، لكن هذه المرة وجد جهة تدعى (جيش الإسلام) هي التي استقبلته أولاً قبل أن ينتقل إلى تنظيم القاعدة، وكان عمله في مدينة الموصل. ومن كثرة محاولات والده في البحث عنه في تلك الفترة، جاء إلى مكتبه ذات يوم رجل من الموصل يعمل في نقل النفط عبر الصحاري من العراق إلى سورية، فطلب إليه بصفة أخوية أن يبحث عن هذا الاسم وأعطاه اسم أحمد الحقيقي، لكنه لم يعد إليه ولم يخبره بشيء. ثم أخبره أحمد لاحقاً بعد سنوات من خروجه وعودته، أن ذلك الرجل كان مسجوناً معه في الزنزانة نفسها، وأنه أخبر السجناء جميعاً أمامه بأن والد أحمد الشرع طلب إليه أن يبحث عن ولده أحمد، وسمع أحمد الحديث لكنه لم يعلق لأنه كان يُعرف باسم آخر. وقد ظهر أخيراً أن اسمه داخل العراق كان (أمجد مظفر حسين

علي النعيمي) من منطقة النبي يونس في الموصل، كما نشر العراقيون لاحقاً. وجاء أيضاً إلى والده رجل عراقي من النجف من عائلة (البكّاء)، وقال إنّ أخاه مديرٌ للسجون العراقية. وكان هذا الرجل يتردد يومياً إلى مكتبه لأنه يسكن في الحي نفسه، وأصبح بينهما معرفة، فأخبره أنه سيذهب إلى العراق خلال أيام لأنه يريد الترشح للانتخابات النيابية، فطلب الوالد إليه أن يسأل عن اسم ابنه لأن أخاه كان مدير السجون، ومن المؤكد أن لديه معلومات حول ذلك. أخذ الرجل الاسم وسافر، وبعد شهر أو شهرين عاد وأخبره أنه لم يجد هذا الاسم بحسب ما نقله له أخوه.

وخلال سنوات غياب أحمد لم يتوقف أهله عن البحث والسؤال، وأخيراً، في عام 2005 تولّى اللواء محمد منصور إدارة شعبة الأمن السياسي، فكتب والد أحمد له كتاباً باسمه يشرح فيه أن ابنه (أحمد حسين الشرع) ربما يكون لديهم، أي لدى الأمن السياسي، وأرسل الرسالة بالبريد المضمون. وبعد نحو عشرة أيام اتصل به في المكتب شخص قدّم نفسه قائلاً: «أنا الرائد محمد كنعان من الأمن السياسي. هل يمكنك الحضور بعد غد الساعة الثامنة مساءً؟» وحدّد له موقعه مقابل صالة الفيحاء قرب السفارة الروسية. ذهب في الموعد المحدد، فاستقبله قائلاً: «أنت ذكرت في رسالتك لسيادة اللواء أن ابنك موجود لدينا. صدّقني، ابنك ليس هنا». فسأله عن ماهر إدلبي، فأجاب أنه كان لديهم لأنه مطلوب من جهات أمنية عدة وتبعاً لذلك فقد سلّموه للجهات المعنية، أما ابنه أحمد لم يمر عليهم اسمه ولا يعرفون عنه شيئاً. شكره وخرج لا يعرف إلى أين يتجه، فقد طرق الأبواب كلها ثم استسلم لقدره، وكما يقول المثل العربي: «الذي له عمر لا تقتله شدة»، وهذا ما كان.

أحمد، هذا الشاب الذي تطوّر للذهاب إلى العراق مرتين؛ الأولى في عهد النظام السابق (نظام الرئيس صدام حسين) ثم عاد، لكنه ظل يحمل في داخله الروح العربية الإسلامية تغذيها نزعته التحررية العروبية الإسلامية، ظناً منه أنه يؤدي واجباً تجاه أمته، كبيراً كان أم صغيراً، بدوافع دينية وإسلامية شأنه في ذلك شأن كثير من أبناء جيله. وللحقيقة، لم تكن له أي علاقة بـ(أبو القعقاع) في أحد مساجد حلب ولم يعرفه أصلاً، كذلك لم تجمععه علاقة بالزرقاوي الذي كان في الأنبار بينما كان (أمجد مظفر) في الموصل، والمسافة بينهما بعيدة. ثم إن الزرقاوي قُتل في تلك الفترة التي كان أحمد فيها مسجوناً، ولم تتح له فرصة القتال، لأنه أُلقي القبض عليه - بحسب ما جاء في الإعلام العراقي - على يد القوات الأميركية في بداية عام 2005، أي بعد وصوله بشهر أو شهرين فقط.

هذا الشاب الثائر مر بمراحل مهمة في حياته، فقد عاد إلى العراق وحرص على الانخراط في الفصائل التي كانت تقاتل المحتل، لكن استمراره في القتال لم يدم طويلاً إذ اعتقل وأمضى فترة في سجون عدة منها سجن أبو غريب وسجون أخرى. بعد خمس سنوات سُلم للسلطات العراقية بوثائق تحت اسم أمجد مظفر حسين علي النعيمي «الاسم الكامل» وكان يتقن اللهجة العراقية قبل اعتقاله وخلال فترة سجنه، وقد أنقذه إتقانها من الإعدام؛ فلو عرف القضاة أنه سوري الأصل لما نجا، إذ كانوا في تلك الفترة مشحونين ضد الشبان العرب وعدّوهم من أنصار نظام صدام حسين، على الرغم من أن ذلك لم يكن صحيحاً.

المرحلة التالية كانت مثيرة أيضاً، إذ خرج من السجن بلا مأوى أو معارف فحصل على توصية من أحد العراقيين ليزور بيت شخص عراقي،

ويعرّف عن نفسه على أنه ابن عمّ المُرسِل، فأَمْضى ليلة عنده. وفي صباح اليوم التالي حضر رجل مُكلّف بأخذه، لم يكن يعرفه ولم يكن يعرف الرجل المضيف أيضًا، لكن الرجل ادّعى معرفته وسلّم عليه بحفاوة، ومن ثم نُقل إلى صحراء الموصل. فلنا أن نتصوّر كيف كانت يد الله معه في كل خطوة؛ ومن كان الله معه فهو حسبّه.

تواصل الحوادث حتى نهاية 2011 حيث التقى بالبغدادي، قدم له أحمد مشروعًا للانتقال إلى سورية وإقامة تنظيم أطلق عليه اسم «جبهة النصرة لبلاد الشام». وفق خطة أحمد، كان من المقرر أن ترافقه قوة مكوّنة من خمسين شخصًا تعبر الحدود على دفعات ومن مناطق متفرقة لتلتقي في مكان التجمع، لكن البغدادي عدّل الخطة وسمح بوجود سبعة أشخاص فقط معه: ثلاثة من الأردن وفلسطين، شخص من السعودية، شخص عراقي، وشخصان من سورية. عبروا الحدود ووصلوا إلى الحسكة، ومن هناك بدأت مسيرة هؤلاء السبعة بقيادة الاسم الجديد له: أبو محمد الجولاني، تاركًا اسمه «أمجد مظفر» في العراق، ومن هنا بدأت رحلته الجديدة. كانت هذه المرحلة الثالثة في مسيرة الجولاني، وبعد أن تمكن من تشكيل قوة مقاتلة لا بأس بها، حاول البغدادي أن يضع شخصًا آخر على رأس هذا التشكيل ليمنحه الطابع العراقي الذي أراده للتنظيم، إلا أن (أبو محمد الجولاني) رفض ذلك مؤكّدًا للبغدادي أن الساحة السورية تختلف تمامًا عن الساحة العراقية، وأن الأساليب المتبعة هناك لن تنجح في سورية. وهكذا وقع الخلاف بينهما، واستقل الجولاني نهائيًا عن فكر البغدادي ورؤيته.

بدأت بعدها سلسلة من الإشكالات، إذ أوعز البغدادي إلى أتباعه بالانسحاب وترك الجولاني في وضع مكشوف، فوجد الجولاني أن الانضواء تحت قيادة «الظواهري» زعيم تنظيم القاعدة آنذاك، قد يوفر مظلة حماية لجماعته من بطش تنظيم (داعش) الذي برز بقوة بعد سيطرته على الموصل وتمتدده نحو سورية، وإعلانه ما عُرف بـ«دولة العراق والشام» واتخاذ الرقة عاصمة لها. لكن الجولاني اكتشف لاحقاً أن الظواهري لن يتمكن من دعمه بسبب صعوبة التواصل والضعف الذي أصاب القاعدة بعد مقتل (أسامة بن لادن)، واعتقال عدد كبير من قادتها في عقب حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، ثم الغزو الأميركي لأفغانستان، ومن بعده الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

وبالنظر إلى رؤيته الخاصة، وإلى رغبته في بناء تنظيم عسكري يركز على نحو حصري على القتال ضد نظام الأسد، من دون الانخراط في عمليات خارج سورية كما فعل تنظيم القاعدة أو كما سعى إليه تنظيم (داعش)، قرر الجولاني الانفصال عن القاعدة وإعلان تشكيل جديد بمشاركة عدد من الفصائل، أطلق على هذا التشكيل اسم «حركة تحرير الشام» التي تمكنت من السيطرة على مساحات واسعة في إدلب ومحيطها، وفي ريف حماة وريف حلب، وكانت تستعد للتوجه إلى مناطق أخرى لمحاصرة قوات النظام. إلا أن بعض الفصائل المشاركة في غرفة العمليات المشتركة بدأت بالانسحاب تنفيذاً لتوجيهات خارجية، وبعد ذلك انتقل التنظيم إلى اسم جديد هو «هيئة تحرير الشام» إثر اتحاده مع فصائل من حركة تحرير الشام، وحركة نور الدين الزنكي، والرائد جميل الصالح (جيش العزة)، وآخرين. اعتمد في هذا السيناريو على مسارين متلازمين: أولهما تطوير المناطق

الخارجة عن سيطرة النظام، وثانيهما العمل على بناء هيكل عسكري منظم وتعزيز جهوزيته. وقد واصل العمل ليلاً ونهاراً لوضع خطط للتوسع نحو مناطق عدة، منها حلب وريفها الشمالي والشرقي والجنوبي، وريف حماة، مع التركيز على تشكيل قوة منضبطة، وبناء شبكة تحالفات أوسع مع أطراف من الجيش الوطني وفصائل الثورة، إضافة إلى دراسة التوقيت الملائم للتحرك بثقة. وبحسب هذا التصور فقد حان الوقت للملائم في السابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، حيث انطلقت عملية «ردع العدوان» التي حققت نجاحاً واسعاً، حيث جرى الوصول إلى جميع مناطق حلب وريفها، وريف إدلب الجنوبي، وأرياف حماة الشمالية والغربية والشرقية، وصولاً إلى مدينة حماة، ثم التقدم نحو حمص ومحيطها، ومن بعدها التوجه إلى دمشق والدخول إليها مع فجر الثامن من كانون الأول/ ديسمبر، ليعلن بذلك إسقاط النظام و«انتصار الثورة» بعد أربعة عشر عاماً على اندلاعها في آذار/ مارس 2011.

ومن ثم عاد قائد الانتصار إلى اسمه الحقيقي «أحمد الشرع» بعد تخليه عن أسمائه الحركية (أمجد مظفر حسين علي النعيمي) حتى 2011، و(أبو محمد الجولاني) منذ 2011 حتى انتصار الثورة السورية عام 2024. لقد كان الحدث عظيمًا من حيث التخطيط والتنفيذ والسرعة، وأثار دهشة دوائر مختلفة محلية وإقليمية ودولية، وكانت مفاجئًا حتى بالنسبة إلى أطراف الثورة والشعب عمومًا. هذا النصر الذي أنهى عقودًا من الاستبداد والقتل والاعتصام والسرقات، حيث فُتحت أبواب السجون وخرج المعتقلون، وامتلأت ساحات المدن بالجماهير التي أيقنت أن الثورة انتصرت حقًا، وأصبحت البلاد كلها تنعم بالحرية بعيدًا من الماضي المؤلم،

تعدّ الثورة الشعبية السورية المنظمة أول ثورة في تاريخ سورية لا تعتمد البيان رقم 1، ولا تنشئ مجلسًا لقيادة الثورة، ولا تعتمد نظام الترقيات العسكرية السريعة إلى رتب عليا. وقد ظهر هذا النموذج بوصفه حالة فريدة في سورية والمنطقة، حيث قادت الحراك مجموعة من أبناء الشعب من دون ألقاب أو تسميات خاصة. ومع اكتمال المسار الثوري ونجاحه في إسقاط النظام، أعلن القائد انتهاء مرحلة العمل الثوري وبدء مرحلة بناء الدولة، ودعا إلى نهج يقوم على العفو والتسامح، وتجاوز الأحقاد، والعمل على توحيد الفصائل التي شاركت في القتال، ثم حلّها وإدماج مقاتليها ضمن مؤسسات وزارة الدفاع. كما ألغت حكومة انتقالية، وجرى الإجماع على اختيار القائد رئيسًا للجمهورية باسمه المدني الأصلي «أحمد الشرع»، لينتهي بذلك استخدام الأسماء التي ارتبطت بمرحلة العمل السري أو العسكري مع بقائها جزءًا من ذاكرة تلك المرحلة.

وتحدّدت المهمة الأساسية للمرحلة الجديدة بإعادة بناء الوحدة الوطنية، وإرساء أسس دولة حديثة تشمل جميع السوريين على امتداد المحافظات الأربع عشرة، وفق مبادئ الكفاءة والنزاهة والالتزام بالعمل المؤسسي. وتبيّن بوضوح أن القائد كان يمتلك مشروعًا واضحًا عمل عليه بصبر واستمرارية، متحملاً ضغوطًا كبيرة وانتقادات عديدة، لكنه واصل تنفيذ برنامجه على الرغم من الاتهامات التي وُجّهت إليه وتحميله مسؤولية الإخفاق أحيانًا، فظلّ مقاومًا حتى حقق نصره بإسقاط النظام ودخول دمشق.

وفي المرحلة اللاحقة، بدأ العمل على وضع أسس إعادة بناء سورية سياسيًا وإداريًا وتنمويًا، وترسيخ دورها التاريخي والحضاري، مواصلاً جهده ضمن هذا المسار بوصفه معبرًا عن إرادة الشعب السوري كله من

دون تفريق بين أبنائه، مؤكّدًا التزامه بوعوده ومسؤولياته في هذه المرحلة
المفصلية من تاريخ سورية.

أمجد مظفر

كان اسم (أمجد مظفر) اسمًا حركيًا لمؤلف هذا الكتاب (رافقه زمناً طويلاً أيام نضاله ضد الانفصال واستئثار حزب البعث بالسلطة، وظن أنه يحتكر هذا الاسم، ولكن بعد نجاح الثورة السورية، وتنصيب (أحمد الشرع) رئيساً للجمهورية العربية السورية، وبعدما أثير من دعوته لحضور القمة العربية المزمع عقدها في بغداد في 17 أيار/ مايو 2025، انطلقت بعض الأصوات مهددة الرئيس السوري كونه كان مسجوناً في السجون الأميركية لخمس سنوات باسم (أمجد مظفر). لكن الذي فاجأ مؤلف هذا الكتاب، هو استخدام الاسم نفسه في زمينين متباعدين؛ الأول: أمجد مظفر من 1963 حتى 1970، والثاني: أمجد مظفر من 2004 حتى 2011، والغريب في الأمر أن الرئيس الشرع هذا لم يبح لأبيه باستخدامه هذا الاسم، ولم يخبره بأنه كان سجيناً لست سنوات في السجون الأميركية والعراقية، ويبدو أنه التقط الاسم حينما كان والده يكتب سرديته الخاصة باسم (أمجد مظفر).

حسين علي الشرع

كاتب وأكاديمي سوري، من مواليد عام 1946، من قرية جبين التابعة لمدينة فيق في منطقة الزوينة جنوبي الجولان المحتل. بكالوريوس في العلوم الاقتصادية من جامعة بغداد في عام 1969، دبلوم اختصاص في التخطيط الصناعي والإدارة الصناعية - دمشق 1973، دبلوم دراسات سكانية - دمشق 1990، ماجستير في التخطيط الاقتصادي من جامعة القاهرة 1995، دكتوراه في الاقتصاد والإدارة من جامعة القاهرة 2001. مدير الإدارة الاقتصادية



في الشركة العامة للنفط (1969-1979)، كان عضواً منتخباً في مجلس محافظة القنيطرة خلال الفترة 1972-1976. باحث اقتصادي متعاقد مع وزارة البترول السعودية (1979-1989)، خبير اقتصادي لدى رئاسة الوزراء السورية (1989-1991)، ومدير عمليات في مكتب تسويق النفط، أعمال حرة ومستشار اقتصادي في دراسات الجدوى الاقتصادية (1993-2013)، أسس جامعة خاصة باسمه (جامعة العلوم والتكنولوجيا في جنوب سوريا) التي غُيّر اسمها إلى (جامعة قاسيون)، عضو مؤسس في جمعية الاقتصاديين السوريين، عضو مؤسس في جمعية الاستشاريين السوريين. غادر سوريا مضطراً في عام 2013 بعد الثورة السورية. باحث اقتصادي وسياسي، نشر حتى الآن نحو 20 كتاباً في الاقتصاد والسياسة، فضلاً عن مئات المقالات في الصحف والمجلات في بيروت والرياض ودمشق.